عباس الزيدي

الإمامة والسياسة

ردود على شبهات أحمد القبانجي في كتابه خلافة الإمام علي بالنصب أم بالنص



مؤسسة البديل

بيروت ـ لبنان

الإمامة والسياسة
ردود على شبهات أحمد القبانجي في كتابه
((خلافة الإمام علي بالنص أم بالنصب))

دار البديل للطباعة والنشر
العراق – النجف الأشرف – حي الزهراء
هاتف بيروت: ٠٠٩٦١٧١٢٩٦٠٦٤
العراق: ٠٠٩٦٤٧٨٠٥٥٦٦٩٠٩
المؤلف: عباس الزيدي
عنوان الكتاب: الإمامة والسياسة ردود على شبهات أحمد القبانجي في كتابه ((خلافة الإمام علي بالنص أم بالنصب))
الطبعة: الأولى بيروت ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م

الإمامة والسياسة

ردود على شبهات أحمد القبانجي في كتابه
((خلافة الإمام علي بالنص أم بالنصب))

عباس الزيدي

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

هذه ليست أول محاولة، وبالتأكيد ليست الأفضل، في تناول قضية الخلافة من بعد رسول الله (ص)، ومن المفترض أن أمثال هذه القضايا ماعادت تثار، لكثرة هموم المجتمع الاسلامي، والأعداء ينهشون به من كل جانب، ومن الصحيح أن الجرح يندمل ولكن يبقى أثره، ويهيج بصاحبه إذا ما نُكئ، وهاهي القضية تعود مرة أخرى بزي جديد، وأهداف جديدة لايعلمها إلا الله تعالى، ولست في مقام التنبئ بأهداف هذا أو ذاك، ولكن لابد من كلمة في مواجهة كلمة.

السيد أحمد القبانجي له عدة مؤلفات وترجمات لكتب تدخل ضمن ما يسميها بالحداثة، ويجدر بنا الاعتراف أن في طيات الحداثة الكثير مما هو نافع ويكشف الكثير من الغبار عن الحقائق التأريخية والعقائدية، ولكن لابد أن تكون ضمن حدود المعقول، وليس أن نسير وراء الغرب في كل شيء بالحرف.

السيد القبانجي اختصر الأمر وقفز الى علي بن أبي طالب، ومن الحق أن نقول أنه باختياره هذا جعل أمامنا خيارين لا ثالث لهما، فإما أن يكون هذا التأريخ الطويل من الدم هراء وخرافة لا أصل لها، ولا قضية تستحق، أو أن لنا كلمة نقولها، ومنذ أن صدر الكتاب في العراق قبل أكثر من سنتين، قمت بكتابة صفحات عديدة تركتها على الرفوف، على أمل أن تكون المؤسسة الدينية على قدر المسئولية، أو قُلْ أنها تعرف بم تعتقد أو لا تعرف أساساً،

ومضت السنتان، والصامتون كصمت القبور على صمتهم، كما دأب السيد الشهيد محمد الصدر أن يصفهم.

يعتقد السيد القبانجي في كتابه هذا أن الله ورسوله لم ينصبا أمير المؤمنين في مقام الخلافة الدنيوية، وإنما تنصيبه في مقام الامام في الدين والتبليغ لا أكثر، بل يذهب الى أبعد من ذلك، فليس من حق الله أن ينصب حاكماً ويفرضه على الناس، فناقشناه بالحكمة والموعظة الحسنة كما أوصانا الله ورسوله، ونحن نعتقد أن الله ورسوله نصبا أمير المؤمنين في مقام الخلافة الدينية والدنيوية، وعلى هذا كل ما سيأتي في هذه الصفحات القليلة، ولم استوعب كل كتابه ولكن تمت مناقشة خلاصته، إذ تم تكرار الكثير من المواضيع ومعظمها متشابه.

لا أستهدف من ذلك سوى الدفاع عن ما أعتقد، والتقرب الى الله ورسوله وأمير المؤمنين بهذا العمل القليل، ولا أدّعي أنني قد جئت بما لم يأت به الاولون، ولكن كما قالوا على المرء أن يسعى بمقدار جهده وليس عليه أن يكون موفقاً.

ذكر في أول كتابه:

إن من أهم المسائل في دائرة الحقوق هي مسألة تقرير المصير أو حق الحكومة، فهل يثبت هذا الحق بالغلبة والقوة، أو بالعقد الاجتماعي، أو تكون مشروعية الحكومة بالحق الإلهي كما هو الحال في التصور المسيحي في العصور الوسطى، وكذلك لدى الغالبية من المسلمين من زمن الخلفاء والى يومنا هذا؟[١].

من الصحيح أن تقرير المصير أو حق الحكومة، وحق المعتقد، ومناقشة الكثير من القضايا حق مكفول للبشرية، وبهذا جاء في النصوص مايؤكد حق التفكر في كل شيء إلا ذات الله، ومنها:

عن الامام الصادق "ع": إياكم والتفكر في الله، فإن التفكر في الله لايزيد إلاّ تيهاً، إن الله عز وجل لاتدركه الابصار ولايوصف بمقدار[٢].

وعنه "ع": إذا انتهى الكلام الى الله فامسكوا، وتكلموا فيما دون العرش، ولاتكلموا فيما فوق العرش[٣].

وتوجد في هذا الباب روايات كثيرة.

ومن الواضح عبر قراءة التأريخ، ومراجعة كتب الفقه والكلام، نجد أن الخوض في كل المجالات كان متاحاً، ولايدل الحيف والظلم الذي وقع على بعض من تكلم في أمر أو سكت عنه، على أن الدين كان ظالماً أو مانعاً من التفكر، وهاهي النصوص طافحة بهذه المعاني.

١- أحمد القبانجي، خلافة علي بالنص أم بالنصب، ص٥.

٢- بحار الانوار، ج٣ ص٢٥٩.

٣- المصدر السابق، ج٣ ص٢٥٩.

فكيف بمسألة الحكومة، وتقرير المصير، ومناقشة أفضل السبل للوصول الى غاية البشرية، وحلمها باستتباب العدل، وأن يعيش الإنسان في كنف راع له، يأتمنه على حياته ومعيشته.

ونعيد الأسئلة السابقة: هل يثبت هذا الحق بالغلبة والقوة، أو بالعقد الاجتماعي، أو تكون مشروعية الحكومة بالحق الإلهي، كما هو التصور المسيحي في العصور الوسطى، وكذلك لدى الغالبية من المسلمين من زمن الخلفاء الى يومنا هذا؟.

بداية، إن الفارق بين التصور المسيحي والاسلامي، هو عدم وجود تصور مسيحي أساساً، فإن المسيح لم يأت ولم يدعُ لحكومة، ونص الانجيل واضح، ((إعطِ ما لقيصر لقيصر وما لله لله))، وكل رسالة المسيح ليس فيها تشريع، لاسياسي ولاغيره، وانما تأكيد على الجانب الاخلاقي، وهو لم يتعرض لهذه المسألة لأنه اكتفى بالتوراة وباقي أسفار الانبياء التي تكفلت بالجانب التشريعي، والاهم من ذلك معالجة حالة الانحطاط الاخلاقي الذي وصل إليه المجتمع اليهودي، اضافة الى كونه مجدداً من داخل الدين اليهودي، فهو ممهد للرسالة القادمة، ثم أصبحت الكنيسة مسيَّسة بعد قرون من وفاة المسيح، فصارت تنادي بالحق الالهي.

أما الحال عند المسلمين فمختلف، وليس كما قال: من زمن الخلفاء؛ وانما منذ زمن رسول الله، وهو أول من ترأس الدولة في الكيان الاسلامي، ولم يكن الحال كذلك بالنسبة للمسيح، فالمنطلقات التي يخوض بها المسلمون إنما تبدأ من هناك، ثم تمتد لتشمل الخلفاء، وفق المنظورين، أو المعتقدين، السني والشيعي، كلٌ حسب رؤيته.

قال بعد كلام:
الخلافة بم تتحقق، بالنص كما يقول به الشيعة، أو، بالانتخاب والشورى كما يقول به أهل السنة؟(١).
ونؤجل الآن ما تقوله الشيعة، ونرى الانتخاب والشورى عند أهل السنة:
قال النووي:
شروط الامامة: وهي كونه مكلفاً، مسلماً، عدلاً، حراً، ذكراً، عالماً، مجتهداً، شجاعاً، ذا رأي وكفاية، سميعاً بعيداً، ناطقاً، قرشياً....الخ(٢).
فإن لم يوجد قرشي مستجمع للشروط فكناني، فإن لم يوجد فرجل من ولد اسماعيل... (٣).
وتنعقد الامامة بثلاثة طرق: أحدها: البيعة. كما بايعت الصحابة أبا بكر، وفي العدد الذي تنعقد الامامة ببيعتهم ستة أوجه:
١ ـ أربعون. ٢ ـ أربعة. ٣ ـ ثلاثة. ٤ ـ اثنان. ٥ ـ واحد. ٦ ـ بيعة أهل الحل والعقد من العلماء والرؤساء، وسائر وجوه الناس الذين يتيسر حضورهم، ولايشترط اتفاق أهل الحل والعقد في سائر البلاد والاصقاع، بل اذا وصلهم خبر اهل البلاد البعيدة، لزمهم الموافقة والمتابعة، وعلى هذا لايتعين للاعتبار عدد، حتى لو تعلق الحل والعقد بواحد مطاع، كفت بيعته لانعقاد الإمامة، ويشترط أن يكون الذين يبايعون بصفة الشهود، وذكر في البيان في اشتراط حضور شاهدين البيعة، وجهين(٤).

١- احمد القبانجي، مرجع سابق، ص٥.
٢- روضة الطالبين، محيي الدين النووي، ج٧ ص٢٦٢.
٣- المصدر السابق، ج٧ ص٢٦٣.
٤- المصدر السابق، ص٢٦٣ ـ ٢٦٤.

الطريق الثاني: استخلاف الإمام من قبلُ، وعهده اليه، كما عهد ابو بكر الى عمر، وانعقد الاجماع على جوازه.... [1].

الطريق الثالث: القهر والاستيلاء، فإذا مات الامام، فتصدى للامامة من جمع شرائطها من غير استخلاف ولابيعة، وقهر الناس بشوكته وجنوده، انعقدت خلافته لينتظم شمل المسلمين، فإن لم يكن جامعاً للشرائط بأن كان فاسقاً أو جاهلاً، فوجهان: أصحهما إنعقادها لما ذكرناه، وإن كان عاصياً بفعله[2].

على هذا معظم المذاهب السنية.

نلاحظ هنا: أن الامامة والخلافة التي يريدها النص السني تشمل خلافة رسول الله كالأربعة الأوائل، وما بعدها وتمتد الى هذا الزمن، حسب الفرض، ورأينا بوضوح أن السنة يقيدون الامام بأن يكون من قريش فإن لم يوجد من قريش فمن أبناء اسماعيل. ولاتوجد في الامر شورى كما ذكر القبانجي، والنص السني واضح لايحتاج الى تعليق. والأدهى من ذلك ما تواتر عن عمر بن الخطاب بقوله: ان بيعة ابا بكر فلتة فمن دعا الى مثلها فاقتلوه. فأية شورى هذه؟.

أما الشيعة فمنطلقاتهم الأساسية من القرآن الكريم، كما يلي:

بداية تذهب الشيعة الى أن الامامة (التي تجمع بين المقامين) محصورة في أشخاص محددين، ولهم شؤون العباد الدينية والدنيوية كما كانت لرسول الله، ومن الواضح أن رسول الله كان رأس الدولة في المدينة بعد الهجرة الى حين وفاته، ولكنه كانت له شؤون أتباعه الدينية والدنيوية قبل الهجرة كذلك، ولم يكن اتباعه يتصرفون بأي شأن دنيوي يحتاج الى تشريع الا بعد

١- المصدر السابق، ص٢٦٤.

٢- المصدر السابق، ص ٢٦٦.

ان يجيز لهم ذلك، حتى مع القول بعدم وجود دولة او أي مقدار من السلطة آنذاك، ولايوجد شأن إلا وكان له تشريع، اما على نحو الوجوب والالزام أو الندب والاستحباب. ونعود الى الاساس ففي القرآن حدّد الله تعالى الامامة بشخص واحد ومن بعده ذريته، الا وهو ابراهيم الخليل، ((قال اني جاعلك للناس إماماً، قال ومن ذريتي، قال لاينال عهدي الظالمين))، وتنطلق الشيعة من هنا بالتحديد، فالإمامة في ذرية إبراهيم، وهي محددة بمن اختاره الله: من غير الظالمين، ولايعني أن تختار الناس الامام من الاشخاص الخيرين، وانما باختيار الله تعالى، كما في ابراهيم، وبعد ذلك تصل النوبة الى رسول الله، والمفترض أن ليس هنا أي خلاف حول زعامة الرسول على الصعيدين، والكلام فيما بعده، فالشيعة لاترتضي خلافة غير علي بن ابي طالب من نفس منطلق الاية الشريفة، فإن الباقين كانوا على الشرك قطعاً قبل بعثة الرسول، والقرآن صريح في ذلك ايضاً ((ان الشرك لظلم عظيم)) وآية ابراهيم تؤكد ان الامامة لاتكون لظالم، الذي يعد الشرك احد او ابرز معالمه، نعم لاتثريب على احد بعد الاسلام فهو يَجُبُّ ماقبله، ولكن ليس معنى ذلك ان تطمح عيون هؤلاء الى مقام جعله الله تعالى اليه ((لاينال عهدي الظالمين))، فالامر اليه جل وعلا يضعه حيث يشاء، ولانريد ان نخوض في مبحث الامامة بالصورة التي قد يظن الاخرون اننا نريد ان نعيد او نستعيد مواضع خلافية تؤدي الى التفرقة والفتنة، ولكننا سنناقش المواضيع ذات الصلة من دون طعن او سوء نية.

أما كون الامام في موقع السلطة أم لا فهذا لايقدم ولايؤخر في اصل الاستحقاق والتنصيب، والكلام طبعا لايستمر الى مابعد عصر الغيبة، فالشيعة لهم رؤيتهم الخاصة بذلك، فمتى كان الحاكم عادلاً اعانوه ومتى كان ظالماً ضربوا على يده ان استطاعوا او قاطعوه ليحافظوا على ابنائهم وعلى

كيانهم، وهذا سر بقائهم الى هذا اليوم، ومن المهم عند الشيعة في عصر الغيبة استقلال المؤسسة الدينية عن الدولة حتى لاتصبح من ضمن وظائفها تولي من تشاء وتعزل من تشاء، حتى لو اصبحت الدولة شيعية، فمن يدري كيف تؤول الامور، وهم محقّون بذلك، بحسب ما نسمع ونرى.

والسؤال الآن ما هو شكل الدولة التي تستحسنها الشيعة وتدعمها ان استطاعت؟.

بداية لا يوجد في عصر الغيبة ما يحدد شكل الدولة او الحكومة، وهل تكون عن طريق الانتخاب او التعيين، والانتخابات بدورها هل هي برلمانية كما هو الحال عليه في العراق اليوم مثلا، او انتخابات رئاسية كما في امريكا وبعض بلدان العالم، فهذا مايحدده الشعب وقياداته بعد إحراز عدم وجود مايخالف ثوابت الاسلام، ولكن ليس الحال كما جاءنا في النص السني السابق، فلايمكن ان تحصل الحكومة على دعم المرجعية الدينية وفق الضوابط التي سبقت، ولاتوجد شروط كما لاحظنا عند السنة من كونه من النسب الفلاني او غيره، كما ان هذا الكلام عن الاستيلاء على السلطة اصبح من الماضي ايضاً حتى عند السنة، أو الاكثرية منهم، فقد آلت الامور الى البحث عمن يحقق العدل ويكون منصفاً للمجتمع. أما رؤية الشيعة الاساسية لدولة العدل المنتظرة فإنها تكون باختيار الناس بعد اليأس من كل الاتجاهات الموجودة على الساحة، فيتجه المجتمع تلقائياً لاختيار القيادة الواعية المخلصة.

ولكن توجد ازدواجية او ضبابية في النص والموقف السني تأريخياً، فعلى النص السابق يكون الخليفة او الحاكم ذو شرعية نافذة على الجميع بأي شكل وصل الى السلطة، مع اننا شهدنا في التاريخ مواقف تخالف النص السابق بوضوح، فقد اشترك فقيهان من كبار فقهاء السنة ((مالك بن أنس وأبو حنيفة النعمان بن ثابت)) في أشهر ثورتين في زمنهما، فقد ساندا ثورة زيد بن علي

ضد الامويين، وساندا بشكل اكبر ثورة محمد بن عبد الله بن الحسن وأخيه إبراهيم ضد المنصور العباسي، بل إن أبا حنيفة يمكن اعتباره فقيه الثورة التي قام بها إبراهيم بن عبد الله بن الحسن في البصرة بعد مقتل أخيه محمد في المدينة، وله كتاب مشهور بعث به الى ابراهيم مع مبلغ كبير من المال لدعم الثورة، وجاء في الكتاب الحث على المضي في القتال حتى القضاء على سلطة المنصور، وأفتى له بالاجهاز على الفارين والجرحى والاسرى، فقد جاء في هذا الكتاب ما مضمونه ((سر فيهم بسيرة أبيك في صفين ولاتسر فيهم بسيرة أبيك في الجمل فإن القوم لهم فئة يرجعون اليها[1]))، وبعد فشل ثورة ابراهيم في البصرة تم اعتقال ابي حنيفة وضربه بالسياط وبعد ذلك مات في السجن. تقول مصادر السنة انه مات مبطوناً، طبعاً هم لايقولون مات مسموماً، مراعاة للمنصور، بعد ان حاول المنصور استمالته بعد اعتقاله وأطمعه بمنصب القضاء او غيره، الا انه رفض اية مساومة، فمضى مسموماً أو مبطوناً حتى لا نتهم بتزوير التأريخ، وإن كان الاصفهاني يقول صراحة أن المنصور سقاه شربة فمات[2].

وهناك موقف أحمد بن حنبل الذي تعرض لعقاب أليم على يد المأمون العباسي في قضية خلق القرآن.

فكيف يستطيع الاخوان من السنة ان يخرجوا من هذا المأزق، ونسأل من هو الامام مفترض الطاعة عندكم، الذي يعد الخروج عليه كفر أو فسق، مالك بن انس وأبو حنيفة وابن حنبل، أو هشام بن عبد الملك و المنصور والمأمون؟.

١- مقاتل الطالبيين، ص٢٤٣- ٢٤٤.

٢- المصدر السابق، ص٢٤٤.

ونقول للقبانجي: هل أن ماقام به أبو حنيفة ومالك من شؤون وحقوق الفقيه ومن وظائفه أم من شؤون وحقوق المنصور، وهل كان خروج القوم بالسيف حقاً أم باطلاً؟.

ثم أكّد أنه سيتناول النظرية الشيعية في هذا المجال، وهما نظريتان:

النظرية الشيعية الاولى: وملخصها أن أمير المؤمنين "ع" منصبٌ من قبل الله تعالى، لأن الناس ليس لديهم المعرفة والقدرة على اختيار الخليفة. وتناول ايضاً الاحداث التي اعقبت وفاة رسول الله "ص" وقضية السقيفة، وعدم بقاء احد على العهد الذي اخذه عليهم الرسول خلا الاربعة...الخ. ولكنه بعد ذلك ذكر على سبيل المثال نظرية نيوتن وانها لم تجب على بعض الاشكالات وجاءت بعدها نظرية انشتاين وقدمت حلولاً أفضل اخذ بها العلماء ولكنهم لم يتركوا نظرية نيوتن...الخ(١).

ونحن بدورنا نحمد الله تعالى الذي لا يُحمد على مكروه سواه، ونتوجه اليه صادقين صابرين على ما ابتلانا.

فكأن القضية يمكن حلها من خلال إجراء بعض التعديلات الرياضية أو إدخالها في أحد المختبرات ونخرج بعد ذلك منتصرين قد تبينا الحق من الباطل.

ثم ذكر النظرية الثانية، التي تقوم على اساس الفصل بين مقامي الامامة الديني والدنيوي، فإن مقام الامامة المفترضة يستبطن ثلاثة مقامات، مقام الولاية العامة، ومقام الامامة في الدين والشريعة، ومقام الخلافة والزعامة الدنيوية، وان الامام امير المؤمنين منصب في المقامين الاولين دون الاخير، وإنما على نحو الترشيح، وعلى الناس اختيار مايرونه صلاحاً، ثم ذكر ان

١- احمد القبانجي، ص٦-٩.

للنبي أربع مراتب، مرتبة النبوة، ومرتبة الانسان الكامل، ومرتبة الحكومة، ومرتبة البشرية، ثم ذكر ان مايصدر عنه في مقام النبوة يدخل ضمن دائرة الاوامر الالهية، أي واجبة الاتباع، واما مايصدر عنه من مواعظ وحكم ودعوة الى الاخلاق فالواجب اتباعه لا على اساس التشريع الالهي، بل على اساس العقل العملي او الوجدان، وذكر بعض روايات عن العفو عند المقدرة وغيرها، وان من لايمتثل لها فلايستحق عقوبة ولاتتحقق معصية، اما مقام الحكومة فالواجب على المسلمين اتباع النبي عقلاً بما انه حاكم وقائد، كما هو الحال في وجوب اتباع غيره من الحكام العدول، وهنا لاتترتب ايضا عقوبة على من يخالفه، كما في أي أن النبي في هذا المقام يصدر أوامره الى المسلمين بصفته حاكماً و قائداً لابصفته نبياً مرسلاً، وفي هذا المورد أيضاً لاتترتب على مخالفته عقوبة شرعية وعقوبة إلهية غير مايتعرض له المسلمون من آثار سلبية دنيوية كما حدث لهم في غزوة ((أحد)) وحتى على فرض ترتب العقوبة الالهية الاخروية على مخالفة هذه الاوامر، فإن ذلك لايعني انها صادرة من مقام النبوة وانها من الوحي، بل صادرة من النبي بما هو حاكم وزعيم للمسلمين في الدائرة السياسية والعسكرية، وانه كان يستشير اصحابه ويأخذ ما يملون عليه في هذا الصدد، اما المرتبة الرابعة فتخص الثقافة السائدة من الملابس والمركوب، وهي ايضاً ليست واجبة الاتباع[١].

بداية هذه النظرية الثانية ليست شيعية كما يدعي ولم يقل بها أحد قرأنا عنه أو سمعنا به، اللهم الا ان يكون قد جعل من نفسه كياناً شيعياً قائماً في قبال الرأي الاول.

١- المرجع السابق، ص٩-١٧.

فأما قوله أن أمير المؤمنين لم ينصبه رسول الله وانما على نحو الترشيح، فهذا يناقض كل متبناه، وعليه ان يدلنا على هذه الموارد التي رشَّح فيها رسول الله علياً، هذا بعد أن يوضح لنا ماقصده بالترشيح، فقد استغلقت عليٌ هذه العبارة تماماً، هل ان النبي "مثلاً" عرض علياً في يوم غدير خم أو غيره وأفهم الناس انه يرشح علياً من بعده ولهم أن يختاروه أو لا؟، فهذا الامر عائد لهم، يرون ما ينفعهم، فهو مجرد مرشح لمن لاينطق عن الهوى، والمرشح كما تعلمون يمثل الجهة التي رشحته، بالتالي يمثل البرنامج العبادي والسياسي والاجتماعي وغيرها، ولكن الناس أعرضوا عن مرشح رسول الله لعدم قناعتهم وارتأوا أن ينصبوا غيره.

وفي الحقيقة هذا الكلام عبارة عن هراء، ومحاولة التفريق بين المقامين الديني والدنيوي من أي نص مسلَّمٌ بصحته دونه خرط القتاد، فان رسول الله حكم الناس بصفته نبي وهما صفتان متداخلتان، فلايوجد تفريق في كل المعاجم اللغوية والكتب الفقهية بين المقام الديني والدنيوي لمصطلح الامامة، وصريح القران يدل على ذلك، بل يأمر بذلك:

((يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا، ألم تر إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أُنزل إليك وما أُنزل من قبلك يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت وقد أُمروا أن يكفروا به ويريد الشيطان أن يضلهم ضلالا بعيدا، وإذا قيل لهم تعالوا إلى ما أنزل الله وإلى الرسول رأيت المنافقين يصدون صدودا، فكيف إذا أصابتهم مصيبة بما قدمت أيديهم ثم جاءوك يحلفون بالله إن أردنا إلاَّ إحساناً وتوفيقا، أولئك الذين يعلم الله ما في قلوبهم فأعرض عنهم وعِظْهم وقل لهم في أنفسهم قولاً بليغا، وما أرسلنا من رسول إلاَّ ليطاع بإذن الله ولو أنهم إذ ظلموا نفسهم

جاءوك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله تواباً رحيما، فلا وربك لايؤمنون حتى يحكّموك فيما شجر بينهم ثم لايجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليما، ولو أنّا كتبنا عليهم أن اقتلوا أنفسكم أو اخرجوا من دياركم مافعلوه إلاّ قليلاً منهم ولو أنهم فعلوا مايوعظون به لكان خيراً لهم وأشدُّ تثبيتا[1])).

نلاحظ ان الايات تؤكد على وجوب الرجوع الى الرسول في كل شأن مختلف فيه، ومن المتيقن هنا ان النزاع وما شجر بينهم يخص شؤونهم الدنيوية، لأن الامور العبادية والاخروية لامجال لان يتنازعوا فيها وليس لهم ذلك، ونلاحظ ان الاية ((فلا وربك لايؤمنون)) قد جعلت الرجوع او عدم الرجوع الى الرسول كمقدمة للايمان أو عدمه، فهم ان كانوا يؤمنون رجعوا الى الرسول، وبخلافه فهم ليسوا بمؤمنين، والايمان هنا هو الايمان بنبوته ورسالته وقيمومته، فعدم الرجوع اليه في الشؤون الدنيوية يدل على عدم الايمان بمقامه الاول ((مقام النبوة))، وهذه النصوص الشريفة صريحة بذلك، ومحاولة تأويلها او تضييقها يصرف النص عن دلالته الواضحة.

والآية الأولى تجعل الرجوع الى الله والرسول وأولي الأمر واجباً، في الشؤون الدنيوية، وجعل نتيجة الرجوع هو الايمان ايضاً، فلو قلنا ان أولي الامر في الآية غير منصبين، او غير معصومين، لكان محصله ماتقوله السنة في وجوب طاعة الخليفة كيف ماكان، وهذا محال، لأن معظم من تولوا شؤون الامة الاسلامية عبر التأريخ مجرمون سراق مستبيحون لكل الحرمات، منكرون لضرورات الاسلام، بصورة مباشرة او غير مباشرة، ولايمكن ان تكون طاعتهم او معصيتهم كمقدمة للايمان ورضا الله أو عدمه، والآية واضحة

١- سورة النساء، الآيات ٥٩-٦٦.

كأختها، بأن الشرط للإيمان ((إنْ كنتم مؤمنين)) هو طاعة الله والرسول واولي الامر، فهل يوجد حاكم غير المعصوم تكون طاعته مرتبطة بالإيمان أو عدمه؟، فاذا كانت معصية معاوية ويزيد والمنصور وهارون لاتُخرج المسلم من الايمان، فمن هم أولياء الأمر الذين تشير الآية الى وجوب طاعتهم؟، فإذا قلنا ان هؤلاء ليسوا المعنيين بالامر فمن يكونون؟.

ونفس الكلام في القيادة العسكرية للنبي ومن جاء بعده بوجوب طاعته إذا أمر بشيء، وماذكره القبانجي من ان مثل هذه الاوامر ليسوا عاصين بتركها فضرورات القرآن والتاريخ تخالفها، ومثاله موقعة احد عندما ترك معظم الذين امرهم الرسول بملازمة الجبل موقعهم، فقد بقي عدد ضئيل وعندما نزل الاخرون قال لهم عبد الله بن جبير بعدم ترك مواقعهم لأمر رسول الله ، وبقي مع اصحابه حتى استشهد على يد خالد ومن معه من كفار قريش. فكيف عرف القبانجي بانهم لم يركبوا معصية، ولماذا صدر الكلام من صاحبهم الذين يشعر بان من الواجب عليه وعليهم طاعة الرسول، ولماذا يفوت على نفسه ومن بقي معه فرصة الاغتنام بينما الامر كله متروك لهم؟، ونقول انهم عصوا الرسول ويستحقون العقوبة الاخروية والدنيوية، او يغفر الله تعالى لهم معصيتهم، المهم هو ان طاعة الرسول ثبتت حتى في الشؤون القتالية اذا صدرت منه تفاصيل بذلك الشأن. وقد اجمعت التفاسير على نزول آيات توبخ المسلمين الذين عصوا امر الرسول في الثبات على الجبل، قال تعالى: ((ولقد صدقكم الله وعده إذ تحسونهم بإذنه حتى إذا فشلتم وتنازعتم في الامر وعصيتم من بعد ما أراكم ماتحبون، منكم من يريد الدنيا ومنكم من يريد الآخرة، ثم صرفكم عنهم ليبتليكم، ولقد عفا عنكم، والله ذو فضل على المؤمنين، إذ تصعدون ولاتلوون على أحدٍ والرسول يدعوكم في أُخراكم فأثابكم غماً بغمٍ لكيلا لاتحزنوا على مافاتكم ولاماأصابكم والله

خبير بما تعملون، ثم أنزل عليكم من بعد الغم أمنةً نعاساً يغشى طائفة منكم، وطائفة قد أهمتهم أنفسهم يظنون بالله غير الحق ظن الجاهلية، يقولون هل لنا من الأمر من شيء؟، قل إن الامر كله لله، يخفون في أنفسهم ما لايبدون لك، يقولون لو كان لنا من الامر شيء ما قتلنا هاهنا، قل لو كنتم في بيوتكم لبرز الذين كتب عليهم القتل الى مضاجعهم، وليبتلي الله ما في صدوركم وليمحص ما قلوبكم والله عليم بذات الصدور، إن الذين تولوا منكم يوم التقى الجمعان إنما استَزَلَّهم الشيطان ببعض ما كسبوا ولقد عفا الله عنهم إن الله غفور حليم[1])).

تؤكد الآيات الشريفة على عصيان المسلمين الذين تركوا مواقعهم، وتؤكد أن عصيانهم للرسول كان عصياناً لله، لأنه الصفة التي تعطيها الايات للنبي في هذه الموقعة صفة "الرسول"، وليس صفة الحاكم والقائد الدنيوي كما يدعي القبانجي، وان الذين "تولوا" استزلّهم الشيطان وهذه أيضاً قضية أُخروية، وان الذين فرّوا انما يريدون الدنيا وليس الاخرة، نعم غفر الله لهم، والمغفرة لاتكون الا عند ذنب وعصيان، كما هو شأن باقي الطاعات، ومن يصرف الايات عن هذه المعاني التي ذكرنا انما يحرف كلام الله العزيز عن مواضعه، ولا أظن الايات بحاجة الى كثير تأمل، فهي واضحة الدلالة على مانقول.

ومن المشهور تاريخيا ان النبي عندما بعث خالد الى اليمن وسفك دماء عدد منهم رفع يديه وقال ((اللهم اني ابرأ اليك مما فعل خالد)) فلماذا لم يترك الامر لتقديرات خالد، باعتبار ان عملية القيادة الميدانية لايتدخل بها الوحي، ومن الممكن ان تكون تقديرات خالد كتقديرات النبي، وهي في هذا المورد قابلة للخطأ والصواب، على مبتنيات القبانجي، ولو قال أحد: ولكن هذه

١- سورة آل عمران، الآيات ١٥٢ – ١٥٥.

الحادثة تدل على ان الرسول لم يوجه خالداً بشيء، فاجتهد فأخطأ فلماذا هذه القسوة من قبله "ص"؟، وجوابه ان الحادثة وقعت في وقت متأخر وقد مضى على نزول التشريعات مدة كافية من الزمن ليفهم المسلمون سلوكيات القيادة العسكرية وفق التوجيهات القرانية والسنة، فكأن الرسول قد وجه خالداً بصورة مباشرة ولكنه تصرف وفق سليقته المعروفة، عندها لم يترك الرسول حَلَّ المشكلة للحلول الدنيوية فقط وانما رفع يديه بمقامه الاول والاساسي ((مقام النبوة)) لتعبر هذه الحادثة ايضا عن الربط والعلاقة التي لاتنفصل بين مقام النبوة ومقام الحاكم الدنيوي.

((ومآآتاكم الرسول فخذوه ومانهاكم عنه الرسول فانتهوا واتقوا الله إن الله شديد العقاب[1])) وهذه الآية تدل باطلاقها على وجوب طاعة الرسول في كل مورد، والا فإن الله شديد العقاب لمن عصاه، ومجرد جعل العذاب على العصيان يدل هو الآخر على أن كل ما يقوله الرسول انما هو وحي يوحى تجب طاعته.

ونجد الكثير من الآيات في القران الكريم تشير الى نفس هذه الموارد، فبالامكان مراجعتها للإستزادة.

اما الرواية التي ذكرها ((انا فيما لم يوح الي كأحدكم[2])) فهي لم تُروَ في كتبنا، وجاءت في كتاب "كنز العمال"، ومع التنزل فهي ليست معتبرة سنداً، وفق منهج القبانجي نفسه، ومع التنزل عن السند، فهو "ص" بشر في نطقه وأكله وشربه وزواجه والخ من شؤون البشر، اما تعليماته فهي وحي واجب او محرم او مستحب او مكروه او مباح، وتحديد مايوحي إليه وما لم يوح

١- سورة الحشر، الآية ٧.

٢- القبانجي، ص١٤.

نعرفه من القران والسنة، والقران يؤكد ذلك ايضا بقوله تعالى ((لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة[1])). واما كتاب "نهج الفصاحة" فهو ليس من كتبنا المعتبرة.

وجاء في الصفحة "١٧ - ١٨": الحديث عن الانصار وانهم ضحوا من اجل الاسلام، فمابالهم يتركون علياً ويجتمعون على سعد بن عبادة اول الامر ثم اتجهوا الى بيعة ابي بكر، ولم يذكر احد من الانصار علياً عندما اشتد النزاع بينهم وبين ابي بكر وعمر على من يتولى هذا المنصب، ولم يكن ابو بكر يمتلك قوة عسكرية او قبيلة قوية، بل انهم بالامس القريب نزلت في حقهم العديد من الايات الكريمة التي تؤكد سلامة ايمانهم ورضي الله تعالى عنهم، كما في قوله تعالى في الاية ((والسابقون الاولون من المهاجرون والانصار والذين اتبعوهم باحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه واعد لهم جنات تجري من تحتها الانهار خالدين فيها ابدا ذلك الفوز العظيم[2])).

ثم يقول في الصفحة "١٩": ان النظرية الاولى السائدة عند الشيعة لاتجيب عن هذا السؤال، بينما نظريته تجيب بأن المسلمين لم يفهموا من يوم الغدير سوى نصب الامام علي اماماً للدين، وهم بعد ذلك احرار في اختيار من يتزعمهم ويرأسهم في أمور الدنيا. باسم الحرية والديموقراطية وتقرير المصير.

وجوابه:

بداية مابال المهاجرين والانصار يجتمعون لأجل مداولة الرئاسة ورسول الله "ص" مسجى على سريره لم يدفن بعدُ، هل كانوا يخافون أن يفوتهم شيء؟، فلو كانت الامور بهذه المثالية والديموقراطية التي يتحدث بها القبانجي، فما

١- سورة الاحزاب، الاية ٢١.

٢- سورة التوبة، الآية ١٠٠.

بالهم يتقاتلون فيما بينهم، وهل ان البيعة "الفلتة" حصلت كما نرى عند صناديق الاقتراع بكل نزاهة أم أن الركلات والصفعات والسحق تحت الاقدام هو ماكان ذلك اليوم، وأية شورى يتحدث عنها هذا الرجل، ألم يقل عمر لأبي بكر: مُدَّ يدك، فصفَّق عليها، فتابعته الناس؟، وهكذا شأن البشرية همج رعاع ينعقون مع كل ناعق، فإذا كانت الامور بهذه الاريحية فقد كان الأولى بهم ان يدفنوا نبيهم ثم يجتمعون بهذه الصورة المثالية ويتقدم المرشحون وينتخب الناس من يريدون، ثم ألم يظهر الانصار ندمهم على ترك بيعة أمير المؤمنين، وفق ماذكر القبانجي في الصفحة "٢١": فقال بشير بن سعد: لو كان هذا الكلام سمعته منك الأنصار قبل بيعتهم لأبي بكر ما اختلف عليك اثنان، ولكنهم قد بايعوا. فكان جواب علي "ع" على مثل هذا الكلام: أفكنت أدع رسول الله في بيته لم أدفنه، وأخرج أنازع الناس سلطانه؟[١].
فأية مهزلة يطلع علينا بها اليوم هذا المسكين، بعد ان امتلأت صفحات التأريخ بنتائج تلك البيعة من وصول الامر الى معاوية، بعدما ولّوه الشام، واعطوه الشرعية لتطمح عينيه الى مقام الخلافة، واستمر الامر الى هذا اليوم، ومن قبلها تمرير جرائم ابن الوليد، وغيرها مما سيأتي تباعا.
اما قوله ان الانصار لم يجتمع منهم أحد على علي فهو تكذيب للتاريخ فقد وقف الى جانب أمير المؤمنين عدد من الانصار والمهاجرين، وكتب التأريخ مشحونة بذكرهم، منهم: من المهاجرين: بنو هاشم، خالد بن سعيد بن العاص الاموي، سلمان الفارسي، أبو ذر الغفاري، المقداد، عمار بن ياسر، بريدة الاسلمي، ومن الانصار: أبو الهيثم بن التيهان، سهل وعثمان ابنا حنيف، خزيمة بن ثابت، أُبي بن كعب، أبو أيوب الانصاري، حذيفة بن

١- الامام والسياسة، ابن قتيبة، ج١ ص٣٠.

اليمان، فروة بن عمر، البراء بن عازب، وغيرهم مما يمكن استقصاؤهم عبر البحث في هذا المورد.

اما ماذكره حول الآية الشريفة ((والسابقون الاولون من المهاجرون والانصار والذين اتبعوهم باحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه واعد لهم جنات تجري من تحتها الانهار خالدين فيها ابدا ذلك الفوز العظيم)).

فيذكّرنا بقضية صك الغفران الذين وضع له الوضّاعون روايات على غرار ((افعلوا ما شئتم فقد غفر الله لكم))،

فعلى هذا الكلام سوف تذهب كل التجاوزات التي اعقبت نزول هذه الآية تحت بساط "افعلوا ماشئتم"، كسفك دم مالك بن نويرة والنزو على امرأته، والعفو عن زنا المغيرة بن شعبة، وتمليك الشام لآل أبي سفيان، وتمتع معاوية بذهب المسلمين، كما يقول الخليفة المهاجر حين رأى الموكب الفخم الملكي لمعاوية حينما زار الشام ((هذا معاوية كسرى العرب[١]))، وفتق بطن عمار بن ياسر، ونفي وتشريد العبد الصالح أبي ذر الغفاري، والاعتداء على شيخ القراء إبن مسعود، وتمليك الوزغ إبن الوزغ مروان بن الحكم خمس افريقيا، واعادة أبيه الوزغ الحكم بن العاص الى المدينة بعد أن نفاه رسول الله ولعنه، وتولية إبن أبي معيط الذي صلى سكراناً بالمسلمين في الكوفة، ورفضه إقامة حدِّ الله عليه، حتى فعل ذلك أمير المؤمنين بنفسه، ومنح العطايا الكبيرة من بيت المال لبني امية، ونفي قراء الكوفة وقادتها من بلد الى بلد، وقتل المسلمين في البصرة قبل وصول علي اليها، وتحشيد الجيوش لقتال أمير المؤمنين وسفك الدماء الصالحين والمغترين، ورفض بعضهم البيعة لعلي من قبل بعض هؤلاء المهاجرين.

١- اسد الغابة، والاصابة، وتاريخ مدينة دمشق، وسير اعلام النبلاء. وغيرها من المصادر.

أما كون المسلمين لم يفهموا من تنصيب علي يوم الغدير أكثر من كونه إماماً للدين، فهذا لايقل هزلاً عما سبقه، فهل أن المسلمين فهموا من خلافة ابي بكر وعمر وعثمان غير الامامة في الدين والدنيا، وقد شرّعوا الكثير من التشريعات، على غرار تحريم المتعتين، والتهديد برجم من يتزوج إمرأة متعةً، وجعل طلاق المرأة ثلاثاً في مجلس واحد بائنة، وعزمه أن يرجم المجنونة والحامل، حتى نهاه أمير المؤمنين، وإباحة أموال المسلمين لمعاوية، بعنوان أنه كسرى العرب، والتجاوز عن عقوبة خالد بن الوليد على افعاله المخالفة لصريح الكتاب والسنة، والوصية لصاحبه بالخلافة كأنها ملك ساقه الله إليه يضعه حيث يشاء، والشورى المزعومة بين ستة أنفار، فيالله والشورى، فأين حق باقي المسلمين بالتصويت في شوراكم المزعومة، والعفو عن عبيد الله بن عمر وقد قتل ثلاثة أنفس، أحدها طفلة أبي لؤلؤة قاتل أبيه، فبأي شرع يباح قتلها، ولكن لابأس بكل ذلك فهؤلاء المهاجرون الأولون الذين أعدّ الله لهم الجنان، فلهم أن يفعلوا مايشاءون.

واتهام رسول الله بالهذيان عندما اراد ان يكتب كتاباً ينفعهم، ومنع فدك وحق آل محمد، واغتصاب بيته والدفن فيه، فأين حق الورثة منه، ولم تحصل منه سيدتنا الزهر اء على حجر واحد، بينما هي الوريثة في كل ماترك رسول خلا الثُمن يتوزع على نسائه التسع، وقد أخبرتهما جهاراً ومباشرة بأنها ليست راضية عنهما، وساخطة حتى تلاقي رسول الله، فلو كان مايقوله القبانجي حقاً لكان لهما ان يقولا لها: لايضرنا رضاك وسخطك، فإن أباك ترك الأمر للأمة لتختار.

والتجسس على عورات المسلمين في بيوتهم وقد نهى الله تعالى في كتابه عن التجسس، والدخول على النساء في عزائهن وضربهن بالسياط، والمنع من كتابة حديث رسول الله حتى ضاع ماضاع منه، وحرق مكتبة الاسكندرية

وحرمان التأريخ من وثائق مهمة، والطبقية في توزيع حق المسلمين من بيت المال، الى أن أعاده أمير المؤمنين على ماكان وقسّمه بالسوية، والتمييز بين العرب والموالي، واحتقار باقي الامم التي دخلت في الاسلام وجعلهم مرتبة ثانية او ثالثة في كل استحقاق، وختم رقاب خمسمائة ألف من المسلمين، من أنباط العراق كما تختم رقاب العجول والبهائم من قبل عمالهم.

ألم تأت الخلافة الاولى بمؤلفة بني أمية والطلقاء وسلطتهم على رقاب المسلمين، وجعلوا منهم ولاة وقادة، حتى تمكنوا من الامر، وسفكوا الدماء وعاثوا في الارض فساداً؟، ومازلنا نعيش حتى هذه الساعة نتائج ما جنته أيديهم، ومامعنى قول عمر بن الخطاب ((ان بيعة ابي بكر كانت فلتة وقى الله المسلمين شرها، فمن دعا الى مثلها فاقتلوه))، فإذا كان ابو بكر مخطئاً فتلك مصيبة، وان كان مصيباً فالمصيبة أعظمُ، وهكذا الكثير من التجاوزات الشرعية والاخلاقية مما تحتاج الى تأليف مستقل.

فهل كان يفهم هؤلاء الخلفاء والمسلمين من منصب الخلافة غير الامامة في الدين؟. وهل كانوا يستقبلون هذه التشريعات إلاّ على أنها دين الله، أليس من ينتقد الخلفاء الثلاثة يصنف في قائمة الرفض والكفر، وهذا التصنيف يؤكد على أنهم ينظرون الى الخلفاء على انهم خلفاء رسول الله في مقاميه الديني والدنيوي؟، ألم يطلقوا لقب ((خليفة رسول الله)) على ابي بكر، ومضمون اللقب يستلزم أن له مقام رسول الله التشريعي؟، ألم يفهم بنو هاشم وأبو ذر والمقداد وعمار وسلمان ومن ذكرنا من الصحابة الرافضين، أن حديث الغدير يدل على التنصيب الديني والدنيوي، فلماذا الاحتجاج بالآخرين وترك فهم هؤلاء جانباً، مع أنهم بشهادة الجميع من خيرة اصحاب رسول الله؟، من أين أتى علي بن أبي طالب بمنهجه العادل في الحكم، ومن أي مورد استقى؟، ومن أين له هذه الدقة والسعة في ثقافة الحكم وسلوك

الحاكم في عهده الى مالك الاشتر الذي اتخذته الامم المتحدة ايامنا هذه كأحد مصادر التشريع، وترجمته الى عشرات اللغات بتقرير تم تعميمه ليكون نموذجاً يحتذى به للحكام العرب؟، هل تعلّم ابن ابي طالب في احدى جامعات العالم، ام انه استفاد من قراءة كتب الحداثة التي يتبجح بها القبانجي ويحتج على المرجعية الشيعية بأنها جاهلة بسبب عدم اطلاعها على تلك الكتب؟.

أما الحديث عن فهم الناس يوم الغدير فهم قد فهموا أن حديث الغدير يولي علياً اماماً في الدين والدنيا، ولكنهم لم يتخلصوا بعد من رواسب الجاهلية، أو أنهم تغافلوا عنه كما هو شأنهم في موارد لاتعد ولاتحصى، ومن أجلاها النكوص عن بعث أسامة، وقد كان أوعز بأن يلتحق الجميع باستثناء علي وبعض من خاصة اصحابه، ولعن من تخلف عن هذا الجيش، فماذا كان رد فعلهم الاولي: بداية قام هؤلاء الذين يتحدث القبانجي عن طاعتهم المطلقة لرسول الله بالاعتراض على تنصيب أسامة، واستنكفوا ان يكونوا في جيشه حتى تناهى ذلك الى رسول الله فأجابهم: ((إن تطعنوا في إمارته فقد كنتم تطعنون في إمارة أبيه من قبل، وأيم الله إن كان لخليقاً للإمارة، وإن إبنه من بعده لخليق للإمارة[1]))، وهذه الحادثة كانت قرب وفاة رسول الله، فمابال المهاجرين والانصار إعترضوا على أمر رسول الله وأهملوا أمره؟، أو قد يقول أنهم نسوه، فإذا كانوا نسوا أمراً لازال رسول الله يخرج وهي مثقل ومتكأ على بعض أصحابه ويؤكد على بعث جيش أسامة، فكيف لايتغافلون عن حديث مضت عليه الأيام والأشهر، وبالطبع هم لم يكونوا في صدد الاهمال وانما كان كل منهم يهيأ نفسه وحزبه للوثوب على السلطة، فماذا

١- ابن عساكر، ج٨ ص٥٨و٥٩و٦٠و٦١و٦٢.

يحدثنا القبانجي عن هذه الانتكاسة، وهي أقرب من الغدير، وهل إنصاعوا بعد ذلك أم احتفظ الخليفة بصاحبه ومن يعينه ولم يرسلهم، وقالوا إنه إستأذن من أسامة، كأن أسامة أصبح في مقام يتيح له أن ينسخ ما أمر به رسول الله. وفي حادثة اسامة اليس أن تنصيب اسامة لقيادة الجيش من قبل رسول الله بصفته حاكماً دنيوياً وفق منهج القبانجي، فإذا كان كذلك فلماذا يلعن من يتخلف عن الالتحاق به، مادام الامر ليس على نحو الوحي، أو الاوامر الصادرة من مقام النبوة؟؟.

ونحن لانقول إن المسلمين فهموا الامامة كما هي عليه بعد ذلك من حيث التفاصيل الموجودة في علم الكلام، وفي روايات أهل البيت، ولكن المقدار الذي لم يكونوا يشكُّون فيه أن رسول الله كان في صدد تولية علي في مقام خلافته الدينية والدنيوية، والروايات طافحة بذلك، من اعترافاتهم وإذعانهم لما كان يحتج به أمير المؤمنين عليهم، ومن أوضح الواضحات على كون أمير المؤمنين كان يرى القوم غاصبين، وأنه منصّب لهذا الامر من قبل الله على لسان رسوله، عدم مشاركته في أية ولاية أو حملة أو معركة، وأقربها عهداً طلب عمر بن الخطاب منه قيادة الجيش في القادسية، ولكنه كره ذلك، كما يقول المؤرخون، ولايعللون الرفض والكراهية منه، ورفض أن يدخل في أي أمر يُشْعِر بأنه يعطي الشرعية لولايتهم، وكذلك أبناؤه، فلو كان كما يدعي القبانجي يعلم بأنه الأحق ولكن ليس المُنَصَّب من قبل الرسول، لما قابلهم بهذه المجافاة، أما مساعدته لهم في قضايا المسلمين وإشارته لهم حين يستشيرونه، فهذا يدل على أنه يرى نفسه الأولى بهذا الامر كونه اعلم منهم، فكان يمارس ولايته قدر المستطاع، ولم يكن "ع" ليدع مشكلة تواجه المسلمين ولايتدخل بها، هذا في حال سمحوا له بذلك، ولكنه لم يكن يخفي اعتراضاته على الكثير ممايصدر منهم مما يخالف الشريعة وهي أكثر من أن تحصى، فلو كان

المسلمون يعلمون أن علياً منصّب في مقام الامامة الدينية فقد كان الاجدر ان يكون الخلفاء على علم بذلك "وفق دعوى القبانجي نفسه"، ولايقحمون انفسهم في المصائب التشريعية التي انقذ أمير المؤمنين منها مايستطيع، ولكان الاجدر بهم ان يسكتوا ويحيلوا الامر الى صاحبه، هذا على فرض قبول مايدعيه القبانجي من ان المسلمين فهموا المقام الديني فحسب، ولما وقع الخلاف والتقاتل بين المسلمين الى هذا اليوم فهم يحملون وزرها الى يوم القيامة، فهم الذين اسسوا لفرقة الامة الاسلامية الى كل هذه الفرق والمذاهب، وعن أي صحابة يحدثنا القبانجي، أولئك الذين ما اعترض منهم معترض على تولية إبن آكلة الاكباد الذي لم يكن يخفي حقده لرسول الله ولآل بيته، أم يريد أن يقول لنا أن هذا الحقد لم يكن ظاهراً معروفاً، بل كل يوم سبوا فيه علياً على منبر رسول الله كانوا مشتركين فيه، وكل دم سفك حراماً كانت لهم يد فيه، ويتحملون مسئوليته الكاملة أمام الله تعالى، لذلك قالت الشيعة بأن الحسين قتل يوم السقيفة، وهم محقُّون بذلك، فهم الذين اوصلوا معاوية الى كرسي الخلافة، لأن معاوية اذا كان يصلح لولاية الشام وهي ولاية كبيرة فلماذا لايصلح للخلافة، وما ان وصل حتى اوصى بها الى يزيد الوضيع، لذلك رفض أمير المؤمنين منذ اليوم الاول ان يبقي معاوية على ولاية الشام ساعة واحدة، حتى أخذ بعض المتنطعين يقولون أنه ليس له حنكة بالسياسة، فإن معاوية فعل مافعل على رفض أمير المؤمنين له فكيف لو كان أَقَرَّهُ؟.

بل إن كل مجرم تولى شؤون المسلمين الى هذه الساعة فقد تولى يوم السقيفة، فأي هراء يأتينا به هذا ومَنْ على شاكلته، بعد أن مُلأت صفحات التأريخ بالمهازل، وعن أي مقام ديني يحدثنا، وهو المقام الذي لم يعترف به أحد من الصحابة بل ومن المسلمين خلا شيعة أمير المؤمنين، فكيف لاتكون الامة قد

ارتدت بعد كل هذا؟. واوضح دليل على ارتدادهم إباحة أمير المؤمنين لقتالهم، فهل يقاتل علي "الامام" المسلمين لمجرد الاحتفاظ بالسلطة، وهو الذي قال ((ولألفيتم دنياكم هذه أزهد عندي من عفطة عنز)) فكيف يستقيم هذا مع ذاك، لو لم يكن يرى القوم قد انحرفوا عن دين محمد (ص)؟.

أما الآية الشريفة فوفق منظور القبانجي والسلفية فهو اعطاء العصمة المطلقة للمهاجرين بصورة عامة، فقد أُعدَّت لهم الجنان مقدماً.

وأما وفق المنهج العلمي فتُفَسَّر الاية كما يلي:

- ذكرت الآية ((السابقون الأولون)) ولم تتحدث عن كل المهاجرين والانصار، وإنما خصوص ((الأولون)).

- تحدد لنا الآية على أية حال الاتباع بإحسان وليس في كل مايقولون ويفعلون.

- أهم دلالة في الاية هي ((مِنْ)) التبعيضية ((من المهاجرين والأنصار)) أي بعض المهاجرين والانصار، وليس جميعهم.

- تعطي الآية صفتين متبادلتين لهؤلاء ((رضي الله عنهم ورضوا عنه)) وهذه الصفة المتبادلة لاتكون ولم تكن في جميع المهاجرين والانصار، فلابد أنها توفرت قطعاً في قسم منهم، وبديهيات التأريخ والقران العظيم تحدثنا بذلك، ولكن قسماً كبيراً ليس منهم، فقد كان من الصحابة ممن وصفهم القرآن بالنفاق والفسق والتجاوز على رسول الله والفرار في النزالات المصيرية، وترك رسول الله لوحده في الميدان مع ثلة قليلة من أصحابه، لاتتجاوز أصابع اليدين، وقولهم لرسول الله ((يهجر)) كما روتها أوثق مصادرهم وأصحها بنظرهم، ومعظم هؤلاء من المهاجرين، فأي إحسان واي رضا هذا؟.

وقد لفت نظري منذ عهد بعيد أن هؤلاء الذين ينظّر لهم القبانجي ((الثلاثة الأوائل)) لم يكن لهم أي دور أو حادثة تذكر في المعارك الاولى مع

المشركين، ففـي معركـة بـدر، كـان المـشركون أكثـر مـن ثلاثـة أضـعاف عـدد المسلمين، فيكون حسب المفترض أن كل واحد من المسلمين في قبال ثلاثة من المشركين، ومن المستحيل أن يكون أحد المسلمين شاغراً، ومع ذلك لم تـذكر لنا كل كتب التأريخ التي كَتَبَ القسم الاعظم منها مؤرخو البلاطين الامـوي والعباسي، أي منازلة ولو كانـت وهميـة، بـين أحـد الثلاثـة وأحـد المـشركين، فضلاً عن أن تذكر قتل أحد المشركين على يد واحـد مـنهم، ولاتوجـد سـوى منقبتين الاولى حين هدد الاول وجرد سيفه، نظر إليه رسول الله وقال ((شِـمْ سيفك ومتعنا بنفسك))، والثانية حين قال رسول الله للثالث ((لقد ذهبت بها عريضة)) وذلك حين فرَّ مـن سـاحة القتـال يـوم أُحـد، ويبـدو أن الرجـل قـد استطاع أن يقطع مسافة قياسية في زمن استثنائي، وإلا لما قال له ذلك صاحبُ ((الخلق عظيم)).

وانا اتمنى ان يذكر لنا القبانجي ولـو عـلى سـبيل المـزاح، منازلـة واحـدة، علّنـا نوثقها ونستزيد علمـاً، اللـهم الا واحـدة تجـاوز التـأريخ عـن الاسـهاب فيهـا، وهي حادثة جلد الثالث لولده بالسياط حتى قتله، ولست ادري في أي جحـرٍ سيخبأونها، أو يخترعوا لها الحكـم الـشرعي الـذي يبـيح قتـل مـسلمٍ مـن دون ذنب يستحق عليه القتل، ولم يكن هناك أبو يوسف القاضي ليجد مخرجاً كما وجد لهارون العباسي مخرجـاً لنكـاح إمـاء أبيـه المحرمـات عليـه بـنص الكتـاب العزيز.

نأتي هنا على الخبر الذي رواه عن المعتزلي "الصفحة ١٩ ـ ٢١" الذي استدل به المعتزلي وبالتالي القبانجي على بطلان النص من رسول الله بحق امير المؤمنين، وهو حوار مطول نسبياً، وجوابنا عليه:

سنداً لايمكن الالتزام به وفق منهج القبانجي، ولكننا لانلتزم هنا معه بالسند، وقد فات المعتزلي وصاحبه عبارات احتجاجية تثبت أن أمير المؤمنين إنما ينطلق من أن المقامين مجتمعان لايفترقان، بقوله "ع":

يامعشر المهاجرين، الله الله لاتخرجوا سلطان محمد عن داره وبيته الى بيوتكم ودوركم، ولاتدفعوا أهله عن مقامه في الناس وحقه، فوالله يا معشر المهاجرين، لنحن أهل البيت أحق بهذا الامر منكم، أما كان منا القارئ لكتاب الله، الفقيه في دين الله، العالم بالسنة، المضطلع بأمر الرعية، والله إنه لفينا، فلا تتبعوا الهوى، فتزدادوا من الحق بعداً.

قوله "ع": لاتخرجوا سلطان محمد عن داره وبيته. أي سلطان يتحدث عنه أمير المؤمنين، هل هو المقام الديني، أم الدنيوي، أم هما مجتمعان؟. من الواضح أن محل النزاع هو الخلافة الدنيوية، وكلمة "سلطان محمد" من أين أتى بها، هل هي إجتهاد منه، أم هو أمر يعرفه عن رسول الله كما يعرفونه هم؟، أليس قوله "لاتخرجوا" تدل على أن هذا المنصب في هذا البيت منصوص عليه، وعملية إخراجه تؤدي الى "فلا تتبعوا الهوى، فتزدادو عن الحق بعدا" وهذا لايكون الا بوجود نص ملزِم، فلو كان الرسول ترك الامر لتقرير وارادة المجتمع لما كان من حق أمير المؤمنين أن ينذرهم بهذه النتيجة، التي تدل بوضوح على أنه أمر مولوي، لأن اتباع الهوى والبعد عن الحق أمر أخروي لاشك في ذلك، ولو لم يكن هناك نص بالتنصيب لما استحقوا مثل هذا الكلام منه "ع".

وقوله "ع": ولاتدفعوا أهله عن مقامه في الناس وحقه. فمقام رسول الله ثابت قطعاً في المقامين الديني والدنيوي، واحتجاج امير المؤمنين بهذا الكلام يثبت أن قضيته وحقه ومقامه كمقام رسول الله في هذا الامر، وهذا الكلام لايصح ما لم يكن التلازم بين المقامين بديهي كذلك، وبما أن مقام رسول الله ثابت

بضرورة الكتاب والسنة، فأمير المؤمنين يثبت لنفسه هذا الحق بنفس النتيجة، وأما كلام المعتزلي فهراء هو الآخر، فأي إستدلال يتحدث عنه ويطالب به أمير المؤمنين بعد أن حسم القوم أمرهم، واقتادوا أمير المؤمنين وأوشكوا أن يقتلوه، وماكانت هذه العبارات القليلة من أمير المؤمنين، الا من باب ايصال صوته برفض بيعتهم وامرهم كله، واما ان يطالب المعتزلي والقبانجي بأن يسرد عليهم ماجاء فيه فهو لغو محض، لأن القوم لم تكن عندهم النية لذلك حتى لو كان هناك نص في القران، وقد استدل امير المؤمنين بعد ذلك عندما وصل الى السلطة بالكثير من الروايات واشهد عليها جموعاً من اصحاب رسول الله، وما تأخره الا لوجود الفسحة في الكلام، ونلاحظ ان هذه الحادثة لم تستمر اكثر من دقائق معدودة، فهل كان يتاح لأمير المؤمنين ان يقول مايريد في هذه الدقائق، لذلك لم يكن امامه الا ان ينتقل الى النتائج، ويذكر احقيته بهذه الصورة المختصرة، ولم يبتعد امير المؤمنين كثيراً لضيق الفرصة من ناحية، ومن ناحية اخرى كان على يقين من أن القوم لم يكونوا متورعين عن سفك دمه واهل بيته ان رأوا منه اصراراً على الاحتجاج، وليست حادثة اغتيال سعد بن عبادة ببعيدة، وقد عبر عن ذلك في فرصة اخرى بقوله "ع": وطفقت أرتأي أن أصول بيد جذاء أو أصبر على طخية عمياء. من الواضح أن الخيار كان أمام أمير المؤمنين إما القتال على قلة الناصر أو الصبر، وهنا أسأل إذا لم يكن هناك نص من الله ومن رسوله هل كان أمير المؤمنين ليقدم على قتالهم؟، وبالتأكيد لو كان قد اجتمع له مايكفي من الناس، ذكرت الروايات انه اراد اربعين مخلصاً، لكان قاتلهم، فهل أنه يريد أن يغصب الناس على أمر لم يأت به نص من الله، ولاشك أن مثل علي لايقدم على ذلك، فكيف يستبيح قتال القوم ما لم تكن هناك حجة بينة عليهم، ومثل علي

لايقتحم الظلم، اذن فهم قد خالفوا النص الجلي في امامة علي وخلافته لرسول الله.
ألم يكن علي يعلم بأن الله لايسأل الناس ولايحاسبهم ما لم تكن هناك حجة جلية ليس فيها شبهة؟، ألا يقولون في الاصول إذا أراد أمراً بيِّنه، فإذا لم يبيّنه فهو لا يريده؟، هل خفي كل ذلك على علي بن ابي طالب الذي كان أعلم الخلق بكتاب الله وسنة نبيه؟، فلماذا إذن كل هذه الفوضى، والضرب، والاعتقال، ومحاولة حرق الدار على من فيه حتى لو كانت فيه فاطمة؟، ألم يكن الافضل والاجدى ان يسلم أمير المؤمنين للحال ويترك الخيار للناس؟، أو يكون الامر الآخر أي انه "ع" أراد ان يغتصب أمراً لم يكن بيِّناً عند الناس، ولا أحد من المسلمين يقول بذلك الا ناصبي معاد لله ولرسوله، وهو أمر لا أظن القبانجي ومن قبله المعتزلي يخالفوني فيه، أو رغم الأنوف.
وبعد أن انقضت هذه المرحلة لماذا هذا الاصرار من علي ومن كان معه من المخلصين الذين صبروا معه على ان الامر اغتصب منه "ع"، أليس الناس قد اختاروا وانتهى الحال، وحتى بعد وصول الخلافة اليه، مافتئ يذكر أحقيته وتنصيبه ويحتج بالروايات والمشاهد التي أوضحت أحقيته ووجوب تسليم الامر اليه، وهكذا أصرّ أبناؤه من الأئمة على أن الامر مغصوب وأن لاشرعية لمن تولى الامر قبل أمير المؤمنين، أليس أن المهم وفق منطق القبانجي هو الامامة في الامور الدينية؟، ولكن أئمة أهل البيت لم يسكتوا عن تلك المغصوبية جيلاً بعد جيل، وهم كانوا أئمة في الدين، ولاتوجد رواية واحدة معتبرة تُنبأ بما يقوله هذا الرجل، بينما الروايات المحتجة تجاوزت المئات، فهل كل هذه الروايات مختلقة، إذا كان الامر كذلك، فلماذا ابتعد الائمة عن مساندة السلطات المتعاقبة، أو عدم حَثِّ أصحابهم على القتال مع صفوف الجيوش التي كانت تغزو وتفتح أطراف الارض؟، لاجواب على ذلك سوى

عدم مشروعية كل السلطات المتعاقبة عبر التاريخ بعد أمير المؤمنين، والفترة القصيرة للإمام الحسن "ع"، ولارأي للناس في كل ذلك، فقد ابتعدوا عن الله بابتعادهم عن آل محمد، فكان جزاؤهم شرّ الولاة، أما بسوء اختيارهم، أو بتسلط الطغاة عليهم بما كسبت أيديهم، الى هذا اليوم، والى أن يأذن الله تعالى.

جاء في عنوان "تهاون الامام علي باستلام مقاليد الخلافة" وقد ناقشنا مقدماً شطراً مما جاء فيه، ومجمله أن المفترض بأمير المؤمنين أن يبادر لقطع الطريق على المؤامرة ويتجه الى السقيفة ويحسم قضية الخلافة، وأذكر نص ماقال ((وحتى بعد وفاة رسول الله "ص" تقول الروايات أنه اشتغل بتجهيزه عن المبادرة للذهاب الى السقيفة، وترك المسألة وكأنها طفيفة وليست بذات أهمية كبيرة، وكأن تجهيز الرسول الأكرم "ص" أهم من قضية الأمة!! [١])).

بداية فإني لم أعرف أحداً في تاريخ الاحتجاج تفوه بمثل ما تفوه به هذا الرجل على مقام رسول الله، فمن تكون هذه الأمة ليكون شأنها أهم من شأن رسول الله؟، ومن تكون هذه الأمة من دون رسول الله سوى مجموعة أوباش يعيشون كالأنعام بل هم أضل سبيلاً؟، ولماذا لايقال هذا الكلام لتلك الأمة الوقحة الدنيئة، التي تركت نبيها مسجى وذهبت الى سقيفة وسخة لم تجمع إلا منتهزاً لترى من يثب الى الكرسي الذي لم يبرد جسد صاحبه بعد، ولم تفكر لحظة في حقه العظيم عليها، أما أمير المؤمنين فإن له أخلاقياته التي يترفع بها على السلطة، والتي رفض ان يتنازل عنها الى آخر لحظة من حياته، وليس يعني ذلك أنه لم يكن مُنَصّباً، ولو حاكمنا تأريخياً الحادثة وما سبقها لتبين لنا مايلي:

١- القبانجي، ص٢٢-٢٥. مختصراً.

- أمر رسول الله بكتاب يكتبه لكي لايضلوا من بعده، فأجابوه بما هو مسطور في صحاح القوم، حتى سماها ابن عباس ((رزية الخميس))، والمضحك المبكي أن بعض علماء العامة قالوا أنه أراد أن يكتب كتاباً فيه خلافة أبي بكر له، ونسأل إذا كان كذلك لماذا أراد النبي أن يصرفه مع صاحبه الى حيث أرسل أسامة وجيشه، وهل كان صاحب قول ((الهجر)) غير صاحب أبي بكر، ومن أوصل إليه الأمر ليحلب له حلباً يكون له شطره، وعلى العموم فهو رأي تافه، يحاولون من خلاله أن يلتفوا حول الحادثة، ليستروا عورة صاحبهم. وهم قطعاً كانوا يستشعرون أن الأمر لامحالة ذاهب الى أمير المؤمنين.
- أَمَرَ رسول الله بإنفاذ بعث أسامة، وخرج متكئاً على يدي بعض أصحابه ليؤكد الأمر، ولكنهم عصوا وانتظروا حتى توفي رسول الله، وهذه الحادثة المسلَّم بصحتها عند كل المسلمين دليل مؤكد على إرادة رسول الله نصب أمير المؤمنين للخلافة، لأنه كان يعلم أن القوم سيقفون دون ذلك لو بقوا، ولا أستبعد أنهم كانوا على إستعداد لقتل رسول الله والقيام بإنقلاب لو كان رسول الله صرَّح يومها بما أراد، أو منعوا الناس من الاستماع اليه بشتى الصور، وماحادثة منع كتابة الكتاب إلاَّ مؤشر واضح على عزم القوم شراً، بل إنهم منعوا الكتاب لما يعلمون ما سيكون فيه نتيجة مقدمات واضحة عندهم وعند غيرهم، بتنصيب سابق لأمير المؤمنين، بشتى الألفاظ والتعابير.
- توفي رسول الله ليس عنده غير أمير المؤمنين وثلة من أهل بيته وأصحابه، ولم يكن أحد آخر.
- كانت جموع المهاجرين والانصار كل فئة على حدة ترتقب لمن يكون الامر، ورسول الله بعدُ لم يتوفى، حسب ماروى هذا الآدمي. ولو أن علياً فعل مافعلوه لما كان علي بن أبي طالب.

- وصل نبأ اجتماع القوم الى أمير المؤمنين فلم يعر الأمر أهمية بالقياس الى تجهيز رسول الله، ونسأل لو فعل أمير المؤمنين وترك رسول الله مسجى، وذهب الى السقيفة شأنه شأن المهاجرين والانصار، ألم يكن بذلك متهاوناً في واجب تجهيز متوفى، وهو واجب بنص الشريعة لكل ميت، تجب المسارعة لتجهيزه ودفنه وعدم تأخيره، فكيف بنفس صاحب هذه الشريعة، ومع ذلك لو كان ذهب إليهم أليس من المحتمل أن يطول الامر وهو بالفعل كذلك، وعليه أن يشترك بالمدافعات والعراك والهرج الذي حصل بالسقيفة، كل هذا ورسول الله مسجى لم يدفن، ماذا سيكون موقف علي بن أبي طالب أمام الله ورسوله والتأريخ، ألم يكن القبانجي ومن لفَّ لفَّه ليجردوا سيوفهم ضده، ويصبح هذا المنار مجرد شخص عادي يتقاتل من أجل أن يرث سلطة زائلة، شأنه شأن الآخرين؟، ألم يكن من المحتمل بل الاكيد انهم كانوا يتربصون به ووضعوا الجواسيس وينتظرون خروجه ليغتالوه او يعتقلوه كما فعلوا بعد ذلك، فماذا سيقول لنا عليٌّ بعدها: ذهبتُ إلى القوم لآخذ حقي ولكن للأسف لم أظفر بالأمر، وتركتُ رسول الله على السرير. ولو احتملنا أنه وصل إلى السقيفة سالماً من الإغتيال والإعتقال ألم يكن من المحتمل أن يحدث معه ماحدث بين القوم حتى حسم الأمر رجل واحد ((لا شورى و لا هم يحزنون)) بل رجل واحد قال: ((مدَّ يدك أبايعك))، فتهافت الناس وقضي الأمر، وهكذا الناس همجٌ رعاع ينعقون مع كل ناعق، مع أنهم قبل ساعة كانوا يريدون ان يبايعوا سعد بن عبادة، بعد ذلك صار الامر الى ((منا أمير ومنكم أمير))، وبعدها شبَّ العراك والركلات واللكمات وسحق خليفة الأنصار تحت أقدام القوم، وذاك يصيح ((اقتلوا سعداً قتله الله)) فماذا سيكون موقف أمير المؤمنين عندها، هل كانوا يدعونه يتكلم ويذكرهم بعهد الله ورسوله؟، أم أنهم سيتورعون عن أن يردُّوا عليه بأكثر مما ردَّ بعضهم

على بعض، وقد يفعلون به أكثر مما فعلوا بسعد بن عبادة؟. ومع ذلك فهم كانوا يراهنون على أخلاقيات أمير المؤمنين ودينه واهتمامه بأمر رسول الله، لذلك اطمأنوا بأنه لن يترك رسول الله حتى يتم أمره، فاستغلوا الفرصة وحسموا الامر. وكانوا محقين بذلك وكل يعمل على شاكلته.

ولكن ماذا لو كانت الصورة ليست قائمة كما وصفتها، بحيث ان ذهاب علي الى السقيفة ليحسم الامر، ويستمع إليه القوم، أما الأنصار فعن قناعة وحب، بعد ان يتذكروا مانسوه، واما قريش فرهبة وخوفاً من سطوة الانصار، بعد التفافهم حوله، أو طمعاً بعد ان يشترطوا عليه ان يشاركوه في السلطة، كما اشترطوا عليه بعد أربع وعشرين سنة، ويكون خليفة للمسلمين، فهل كان ليفعلها، ولكن بثمن، أن يترك جسد رسول الله خلف ظهره، ويمضي شأنه شأن طالبي هذا العرش؟، لو فعلها لكان للتأريخ كلام وكلام، ولما بقيت مُثُلٌ، ولما كان علي الصرح الذي سيبقى الى الأبد تطمح اليه عيون الملايين، كنموذج أعلى وقدوة للبشرية.

هل يمكن تصور ابن ابي طالب قد ترك رسول الله مسجى ليس عنده سوى فاطمة تندبه، وولديه الحسنين يبكيان قرب جدهما العظيم، ثم يعود بعد ساعات الى الجسد المسجى، كخليفة للمسلمين، فكيف سينظر مرة اخرى الى وجه سيدة النساء، وماذا سيقول لولديه المفجوعين، ان علياً هذا الذي يريده القبانجي ليس الذي اعتبر هذه الخلافة وهذه الدنيا أزهد عنده من عفطة عنز، وليس الذي قال ((وما أصنع بفدك وغير فدك والنفس مظانُّها في غدٍ جدث))، ولن يتفاضل بعدها على أحد من أولئك الذين قالوا ماقالوا وجنوا ماجنوا، ولن يستقيم الامر له الا ان يهادن ابا سفيان وذؤبان قريش، وسيكون مرغماً عندها على إعطاء الشام طعمة، إنْ لم يكن لمعاوية فلبني عدي، أو تيم، وستعود جذعة، وستنهار كل قيم محمد بن عبد الله، ولن ترى

البشرية أية شعلة للنور بعد ذلك، وكيف سيفعل أهل العراق حينما يلي أمورهم إبن زياد والحجاج باسم علي أو ولده، وبماذا يحتجون على ولاتهم وبأية سيرة، فقد اسمعوا التاريخ شروطهم لكل من خرج فيهم، ((نبايعك على أنْ تسير فينا بسيرة علي بن أبي طالب))، فمن أين لهم الرمز الذي يدينون به الآخرين، ألم تكن الامة لتصبح شأنها شأن من ذكرنا، ممن يرون الحاكم كيف ماكان ظلّ الله في الارض والخارج عليه كالخارج على رسول الله، حتى قتلوا الحسين بسيف جده او بشرع جده.

نعم ان ماذكره القبانجي بعد ذلك فيه شيء من الحقيقة عندما قال ((وبعد هذا ألا يحتمل أن أمير المؤمنين كان قد تغاضى عمداً عن تولي منصب الخلافة في تلك الفترة الحرجة بحجة البقاء عند الجسد الطاهر لرسول الله ليدفع بغيره بهذا الاتجاه؟[١])) ولكن ليس لأنه لم ينصب من قبل رسول الله وإنما كان يريد من الأمة أنْ تصل الى مرحلة من الوعي بحيث تعرف قادتها وأئمتها الفعليين، وهذا ماحدث بعد أربع وعشرين سنة، حينما قتل عثمان وكان معتزلاً ناحية، فجاءته الناس وانثالوا عليه وبايعوه طائعين، من غير مؤمرات ومن غير مساومات، وعرفت الامة ولكن بعد فوات الاوان، وبعد أنْ طلع للظلم رأس، وأصبح دم علي بن أبي طالب ووُلْده مباحاً، وبعد أن اصبح للباطل دولة ، وخرج الرجال الطامعين والنساء الحاقدات يحشدون جيوشاً لقتاله وقتله، وكل قادة السقيفة أو ورثتهم، ولم يتركوه ليلة واحدة ليتفرغ لشؤون الامة ومظالمها، التي اسسوا لها قوانين وجعلوا في كل ناحية وكراً من أوكارهم، تربصاً واستعداداً لمثل هذا اليوم، لقد قتل علي بن أبي طالب عند اول كف بايعته، واصبحت دماء أبنائه تسفك وتباح لقول أو لصمت او

١- القبانجي، ص٢٥.

لإشارة او لشفاء غلٍّ، واستقر بهم النوى أخيراً عندما زفّ إليهم سيف ابن ملجم البشارة.

ليس لأن علياً يريد أن يدفع غيره باتجاه التولي على رقاب أمة محمد ليقودهم نحو الضلال والظلم، ولكن لتختار الامة وفق استحقاقها، فإذا كانت الامة في غيبوبة الجاهلية لم تفق منها، فإنه يحتاج الى دهر من الزمن لايقل عن الزمن الذي قضاه رسول الله في دعوته الى حين شهادته، وهنا الا يذكرنا هذا الموقف بموقف رسول لله حينما جاءت قريش الى العم المناصر وطلبت أن تعطي لرسول الله مايريد أموالاً أو مُلكاً على أن يترك آلهتهم وشأنها، ويتركوه ودينه، فهل أن علياً كان مستعداً للمساومة من أجل ان تملكه الامة أمرها، لما هو خير لها وليس له، فهو في غنى عنهم وعنها، فلو كان قد فعل، لضاع كل ماعانى وكُلّفَ به رسول الله من قبلُ والى يوم القيامة. ألم يكن لرسول الله ان يجيب قريش الى ما أرادت بعد ذلك حين تشتد شوكته واصحابه يقلب لهم ظهر المجن، ألم يكن بإمكان علي أن يبقي معاوية على ولاية الشام لمدة بعد ذلك يقيله كما أشار عليه المغيرة بن شعبة، إن هذا المبدأ الاخير هو نفسه كان ليحدث لو أن علياً ذهب الى السقيفة، إن تكليف علي كان أن يجلس في بيته وتأتيه الامة راغمة لتقدم له بيعتها وولاءها، كما حصل بعد ذلك، لأن هذا هو ما أراده الله ورسوله، ولم يكن أمير المؤمنين يستجدي من أحد ما ليس له بحق، كما فعل غيره، فهم يعلمون بنقصهم فحاكوا المؤامرات، أما علي فيعلم بكماله، فإن جاءته الخلافة فقد تشرفت به، والا فلتذهب الى حيث تشاء، وهذه هي سنة الله في أرضه، وهو الذي بيده مقاليد السموات والارض، وماهي قيمة ملك لسنوات مادامت الامة في جهل ودنيا وشهوات، وماهو تكليف علي غير أن يصل بالامة الى غاية ماخلقها الله من أجله، فإذا كانت الامة لاتعرف ولاتريد فهي وشأنها، ومن أوضح أمثلة

ذلك الرسالة السماوية، فهل تكون الناس مخيرة بالقبول،إن الله يبعث الرسل والرسالات لغرض أن يتبعهم الناس لا بخيارهم، ولكن في نفس الوقت بقناعاتهم، متى ما تمَّت الحجة عليهم، وإيصال الأدلة العلمية والعملية على صحة هذه الرسالة، وفي نفس الوقت فهم ملزمين ومجبرين متى ما تمَّت الحجة عليهم بالرضوخ واتباع الرسول والانقياد لتعاليمه، ومقام الخلافة الدنيوية متفرع على مقام الامامة في الدين، كما سيأتي، ونفس الكلام هنا بخصوص المقامين بعد رسول الله.

وهنا قد ترد إشكالية الارغام والاجبار التي تحدثنا عنها، فهذا يخالف حرية الانسان كما خلقه الله، وكما تدعو إليه الانظمة (نظرياً على الأقل)، وجوابها: إن التوافق مابين الطرفين والقبول من قبل الناس بتعاليم معينة، أو دستور ما، يلزمهم بعد ذلك الرضوخ وعدم الخروج عن هذه الشرعة أو القانون، ولو جئنا الى نفس الدين الاسلامي ليس بما هو تعاليم نظرية لم يحصل التعاقد الاجتماعي على قبولها، وانما بعد ان اصبح دولة، وميزة الاسلام، أنه دين ودولة، فقد أعطى الله شروطاً للحاكم وافق عليها الناس، وهم من أسماهم القرآن ((أولوا الأمر))، فهل لهم بعد ذلك أن يخالفوا لما يشاءون وفق أهوائهم النفسية أو القبلية؟، بالطبع لايوجد قانون على وجه الارض منذ اول الخليقة حتى اليوم يجعل مسألة إختيار القيادة عشوائية، فهناك شروط للحاكم، فلما وافقوا عليها كان الخروج عليها خروج على نفس القانون والدستور، وهذه أمامنا دول العالم المتقدمة (كما يسمون أنفسهم)، لم تتح المجال للدخول بالعملية السياسية الا وفق ضوابط تتم معالجتها وتغييرها يوماً بعد يوم، ولم تسمح لكل من هب ودب بالاعتلاء على منصة الحكم، فهل أن ماحصل في السقيفة وفق العقد الاجتماعي أو وفق التحايل والتهديد والتجسس، باعتراف القبانجي، ونعود الى نقطة مخالفة القانون، ففي

الانظمة الوضعية يعاقب الخارج على القانون بمختلف العقوبات، وتسميه خروج على القانون أو الدستور، أو التحايل على إرادة الشعب، وكان المصطلح الذي وضع لعملية الانقلاب على التعاليم الاسلامية هو ((الارتداد))، ولكن ليس بالمعنى الاصطلاحي الذي ينطبق على المرتد عن الاسلام، وانما بمعنى المخالفة الجسيمة التي قد تصل بصاحبها الى أقصى العقوبات، ولكن بما أن الامة لازالت حديثة عهد بالجاهلية ولم تعهد غيبة النبي ورعايته عنها، أضطر أمير المؤمنين الى تأجيل المسائلة الى زمن تكون فيه الامة قد وصلت الى وعي ورشد كافيين لتعرف قادتها الفعليين الذين نص عليهم الكتاب العزيز بالصفة المبينة، ولم تصحُ الامة من رشدها الا على سفك دم خليفة من الخلفاء الذين وطّد كل واحد منهم للآخر، وهذا أيضاً لابد من اعتباره من الواضحات، فقد تعامل أمير المؤمنين معهم على أنهم مسلمين، ولكن لما وصلت اليه السلطة بمحض ارادة الناس ((وهنا لابد أن يكون واضحاً أن خلافة أمير المؤمنين هي الوحيدة التي تمّت بتوافق الناس ومجيئهم إليه، وليس كما حدث مع من كان قبله))، عندها أصبح لزاماً على أمير المؤمنين أن يرد الامور الى نصابها ويرد ماسلب من حقوق الامة، وأول هذه الحقوق منع الاستيلاء على السلطة الذي استمر أربعاً وعشرين عاماً، لأن قضية الحكومة من أهم و أخطر شؤون المجتمع، وكل الذين قاتلهم علي إنما كانوا يريدون الاستيلاء على السلطة بالقوة والطبقية ومخالفة ما أشترط كتاب الله في الحاكم، و رَدَّ أموال الناس التي اتخذتها قريش بستاناً، ولكن أيضاً كما قلنا بعد فوات الاوان بالنسبة للامة.

ولانريد كما يفعل التوجه التقليدي من تحميل المسؤولية لشيوخ السقيفة فقط، وإنما كل من حضرها وأيدها، فليس الشيخان فقط من تلقى على عاتقهما تبعات ذلك اليوم التي تمتد الى يومنا هذا، بل ان الامة كل بحسب ادراكه

يتحمل قسطاً منها، كما هو الحال مع باقي الأئمة والى هذه الساعة، إلا أمير المؤمنين، ومن كان معه، فهم تم إجبارهم على هذا الأمر، أما بالتهديد والإكراه، أو خشية من توسع الفتنة فتأتي على كل مابُذل من جهد وجهاد وعناء من أجل إرتفاع كلمة الاسلام، ولم يكن امامه سوى النظر في حال المسلمين وقد ارتدت فئة وشغبت اخرى.

ولو لم تجد قريش من يصغي لها ويتبعها لما تجرأت على هذا الامر، خصوصاً وانهم قد أمنوا صولة علي، وعرفوا منه حرصه على سلامة هذا الدين ولازال غضاً طرياً، فليس من الانصاف تحميل واحد أو إثنين كامل المسئولية بعد كل هذا، بل إن الامة لاتستحق أكثر مما حلَّ بها، فكانت عاقبة سوء اختيارها وترك اهل بيت نبيها، أن تسلط عليها من يسومها خسفاً وقتلاً وتنكيلاً.

وذكر مختصراً: عن الغاية من تنصيب أمير المؤمنين للخلافة والزعامة الدنيوية، مع العلم سلفاً بأنه سوف يعزل، وقد يقتل، فيكون مصير الناس الى جهنم غير الاربعة، الا يكون هذا الفعل من رسول الله نقضاً للغرض؟، الذي هو هداية الناس وادخالهم الجنة، فكان الاجدر بالنبي ان يختار شخصاً آخر اقل رتبة من علي يناسب الوضع السياسي والاجتماعي، وان الامة ستعود حتماً الى امير المؤمنين لتبايعه بعد مقتل عثمان، سواء كان هناك نص الغدير أم لم يكن، لما رأوا من مواقفه ونزاهته وتقواه.

ثم ذكر نصاً للشيخ مرتضى المطهري، أذكره هنا كما جاء:

إذن الأصل العام في نظر الإسلام أن تكون من قبيل التعيين والتنصيص، فلايلزم أن يكون تعيين النبي للامام علي من طريق الوحي، بل بما يراه صلاحاً للأمة، وهكذا يسير بهذه السيرة الأئمة في تعيين خلفائهم، أي تعيين النبي للامام علي للخلافة سيكون في نظر النبي من قبيل تعيين أمير الحاج أو تعيين معاذ بن جبل للتبليغ في المناسك، وفي كل هذه الحالات لايتوهم أحد

أن النبي الأكرم عيّن هؤلاء بأمر من الوحي، بل يقولون إن النبي بمقتضى كونه مديراً وقائداً للأمة من قبل الله تعالى فإنه يشخص بعض المسائل التي لاينزل عليه الوحي فيها برأيه وتدبيره الشخصي.

إذا قلنا بأن مسألة الحكومة تتحدد بهذه الحدود الساذجة فإنها تكون من الأمور الدنيوية، ولكن هذه المسألة غير مانبحثه في مسألة الامامة، وإذا كانت الامامة بهذا المعنى الساذج أي بمعنى الحكومة، فحينئذ يكون كلام أهل السنة أكثر جاذبية مما يقوله الشيعة، لأنهم يقولون بأن الحاكم ليس له الحق في تعيين من يأتي بعده، بل إن الامة هي التي تختار لنفسها حاكماً بواسطة أهل الحل والعقد وعلى أساس الاصول الديمقراطية، فهذا حق الناس وهم الذين عليهم أن ينتخبوا، ولكن مسألة الامامة التي يقول بها الشيعة شيء آخر حيث يرون أن خلافة الامام علي وسائر الأئمة تنصيصية، لأنها متفرعة على مسألة أخرى أهم من هذه المسألة.

أما مسألة الامامة التي هي في الدرجة الاولى من الأهمية، فهي مسألة خلافة النبي في توضيح وتبيين احكام الدين من دون الوحي(١).

انتهى كلام القبانجي والمطهري، ولنا عليه:

لنقُل أولاً كما قال الرجلان بأن خلافة أمير المؤمنين والنص عليه يوم الغدير وغيره إنما أراد به رسول الله الخلافة والإمامة في شؤون الدين وتبليغ وتوضيح الأحكام، ولم يكن النص عليه بخصوص منصب الزعامة الدينية والدنيوية جميعاً، وفهمت الأمة ذلك، ((أن علياً إمامها في توضيح وتبيين أحكام الدين ويجب عليها أن ترجع إليه في تلك الشؤون)).

١- القبانجي، ص ٢٦-٢٩.

فهل أن الأمة فعلاً فهمت ذلك ورجعت إليه في شؤون دينها؟، وهل للقبانجي ومن قبله المطهري أن يعطيانا نموذجاً واحداً غير ما أحرج به أميرُ المؤمنين خلفاء الأمة وزعمائها الدنيويين، في بعض الأحكام وفصل القضاء التهريجي الذي أدرك منه أمير المؤمنين شيئاً يسيراً، ألم تضيّع الأمة إمامة علي وأحكام دينها جملة وتفصيلاً، إبتداءً من الوضوء الذي خالفوا فيه نصّ القرآن الواضح الصريح، ومروراً بالصلاة والى آخر مفصل من مفاصل العبادات والمعاملات، فأي إمامة يتحدث عنها هذان الرجلان، وماذا تبقى من الامامة الدينية عند الأمة؟، وليتكرما ليذكرا الموارد التي احترمت فيها الامة حكم علي في شؤون دينها، ألم يكن ديدنه أن يكرر ((لا أمر لمن لايطاع))؟، ثم ما هذه الخلطة التي أتحفانا بها، وعن أية أمة أو دين يتحدثان؟، هل يتحدثان عن الدين والكتاب الذين جاء بهما محمد بن عبد الله أم غيرهما؟، نحن هنا لانتحدث عن مجموعة من الناس رأت أن من صلاح أمرها أن تنتخب رجلاً ما، استحسنت سيرته وعقله، ولانتحدث عن زمننا هذا ولاعن غيره، نحن هنا نتحدث عن أمة صنعها رجل جاء بوحي من السماء، وجاء لهم بشريعة تتناول كل مفاصل الحياة، وأحكاماً في الشأن المدني والعقوبات والاقتصاد، وسلّموا له حسب الفرض، وقامت دولتهم على أساس أنها دولة الاسلام الذي جاء به محمد بن عبد الله، فكيف يكون لهذه الامة ان تختار من لايدرك شيئاً من هذه الاحكام او يدرك البعض دون الآخر، حتى ورّطَهم وورّطَنا في هذه الفئات المتنازعة التي سفكت دماءها فيما بينها منذ اليوم الاول لوفاة نبيها والى هذه الساعة، وكيف يمكن لهذا لنبي الذي لاينطق عن الهوى أن لايوضح لهم من يقودهم، إن لم يكن بالاسم فبالصفات، وهل تكون هذه الصفات غير أن يكون عليماً بكل شؤون هذا الدين الذي اختاروه منهجاً لحياتهم، وهل أن هناك قضية واحدة من قضاياهم إبتداءً من سقيفتهم ليس

لها وجه أو حكم في هذه الشريعة لابد لمن تركه رسول الله ليحكم فيها من جهة الحكم الشرعي، كما يزعم هذان، فالمفروض أن يأتوا اليه لو فهموا مافهم هذان الرجلان ويسألونه عن حكمها وحليتها وحرمتها، وهل أن الصفعات والركلات التي حظي بها الانصار والمهاجرون في السقيفة لم يكن للخليفة الديني رأي أو حكم فيها، كونه خليفة من يتقاتلون لإرث كرسيه؟، فإذا كان المطهري والقبانجي فهما أن رسول الله ترك الامة لتختار ولم يبيّن لهم من يكون حاكماً عليهم، ولهم حرية الاختيار، فهل أن علي بن ابي طالب لم يفهم ذلك، وملأ المجالس والمنابر شكوى من غصب حقه، وانها قد تقمصها من تقمصها، وتشاطر ضرعيها من تشاطرا، ولماذا اعترض على جعله واحداً من ستة بعد مقتل عمر بن الخطاب، حتى رأى أن من المهزلة أن ((أقرن الى هذه النظائر))، أليس في ذلك تقييد وتحجيم لحرية الامة التي جعلها الله ورسوله لها؟، ولماذا يريد إبن أبي طالب ان يفرض نفسه على الناس وهم لايريدونه واختاروا من يرونه الأصلح لشؤونهم، ولماذا بعد ذلك اختار ان يتسنم منصب الزعامة الدنيوية وهو يعلم ماسيحل من الفساد بخروج من خرج عليه، ألم يكن الأسلم والأجدى والأنفع للامة ان يبقى على منصبه الذي جعله الله فيه كإمام وخليفة في الشؤون الدينية، ولايكلف الامة هذه الحروب والدماء والاموال، ولكن يبدو ان القبانجي وسلفه يدركان مالم يدركه أمير لمؤمنين.

وعوداً على حديث الغدير، ((من كنت مولاه فهذا علي مولاه))، هل كان رسول الله إماما في شؤون الامة الدينية وتبليغ الاحكام فحسب أم جعل نفسه حاكماً في شؤونهم الدنيوية أيضاً؟، ومن البديهي أن نقول إن رسول الله كان حاكماً دينياً ودنيوياً في الوقت ذاته، فكيف فهمتم أن رسول الله قام بالتفكيك بين المقامين في يوم الغدير، من دون أية قرينة؟، هل ان المسلمين الذين كانوا

مجتمعين يوم الغدير كانوا ينظرون الى رسول الله ذلك اليوم وفي ذلك الموقف على انه مجرد مبلِّغ عن الله ليس له أن يتدخل في أمورهم الاخرى المستقبلية، أم أنهم كانوا ينظرون اليه على انه الحاكم الاول والاخير في كل شؤونهم؟، فاذا تَمَّ ذلك فهو أخبرهم في تلك الدقائق، أن علياً له مقامه من بعده، ومن أراد صرف الحديث عن هذا المعنى فعليه الدليل وليس علينا، وليتركوا الترهات الكلامية والخطابية جانباً، فلسنا هنا في مورد الحديث عن الحقوق لمدنية وتقرير المصير، لأنهم وافقوا منذ ان آمنوا بما جاء به رسول الله بالنظام السياسي الذي جاء لهم به، ومنذ أن آمنوا بما جاء به رسول الله وبايعوه وفرضوا على انفسهم طاعته والتزموا بالنظام الشامل الذي جاء به، لم يكن لهم بعد ذلك أن يختاروا خلاف هذا النظام، وهذا هو شأن كل الشعوب في العالم، تلتزم بما ألزمت به نفسها من الانظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، اللهم الا ان يقال ان المسلمين لم يرتضوا ذلك فقاموا بانقلاب لتغيير هذه المفاهيم، ورأوا أن الشريعة التي جاء بها لا تلزمهم في هذا الجانب ولهم ان يغيروه، وهو ماحدث بالفعل، ولاكلام لنا بعدها، أما أن يأتي من يريد أن ينظّر ويبرر، ويزيح أمير المؤمنين عن مقامه وعن حقه الذي هو حق المسلمين في أن يقودهم من ارتضاه الله ورسوله فلن نترك هذا الكلام دون ردّ أو مناقشة.

اما ماذكره القبانجي من نقض الغرض من البعثة في حال نصب لهم رسول الله من لن يضعوه في منصبه، فنفس الكلام يرد على مقام الإمامة في الدين ففي تضييعه ضياع للدين اكثر مما لو ضيعوا المقام الدنيوي، ومن الواضح ان الامة ضيعته وأهملته، فهل يقال هنا نفس الكلام؟.

بما أن مقام الامامة في الدين أعظم وأهم أكيداً من مقام الخلافة الدنيوية، فلماذا يحمّلهم رسول الله هذه التركة التي لن يستطيعوا الحفاظ عليها بعد

ذلك، وضاعت الى هذا اليوم؟، وقامت الأمة بعزله عن مقامه الديني الذي أراده له الله ورسوله باعتراف القبانجي، أفلا يعد ذلك من أشكال الردة، التي وضحنا أنها ليست ردةً بالمفهوم الاصطلاحي في الفقه، وانما ارتداد عن أمر الله وعصيان، ولكن من الشكل الذي يؤدي الى الضلال، وضياع المصالح الدنيوية والاخروية، وهو ماحدث بالفعل، الى هذه الساعة. أما قضية العقوبة وجهنم....والخ، فمن الواضح أن الله يعاقب الانسان على كل فعل قصد به سوءاً ونقضاً لتعاليمه، اما في حال الجهل والغفلة والنسيان وغيرها فلها احكامها، وهذه نصوص علماء الشيعة واضحة بهذا الخصوص.

ولايمكن بحال ان نضع من نعتبرهم أنصاراً لأمير المؤمنين على قدم المساواة مع غيرهم، ونحن لازلنا نتكلم عن المقام الديني فحسب، فهل يمكن لأحد ان يقول ان الذين رفضوا إمامة علي ومقامه الديني في نفس المرتبة مع الذين اخلصوا له وصدّقوا به ونصروه؟، لاشك أن غيرهم قد إرتد عن امر الله ورسوله وبقي هؤلاء الانفار المعدودين، ولم يقل أحد بعد ذلك إن إصلاح أولئك كان مستحيلاً، فقد رجع الكثير ممن خاف أو شك أو سعى مع باقي الناس في هرجهم، وناصروا أمير المؤمنين واستشهدوا معه ومع اولاده.

ذكر بعنوان رفض الامام علي للخلافة، ان هذا المنصب لو كان بالنصب الالهي وكان حاله حال امامته في الدين لما كان له الحق في التنازل عنه او تركه.... فلماذا رفض بيعة الناس له بعد مقتل عثمان، وقال لهم: دعوني والتمسوا غيري...انا لكم وزير خير لكم مني أمير. هل يحق له او للنبي التنازل عن مقام الامامة او النبوة لمجرد وجود مشاكل تعيق عمله التبليغي؟،

يدل هذا على ان المنصب وان كان من حقه، الا انه لم يكن بأمر من الله....الخ مختصراً[١].

أولاً نحن نردُّ هذه الرواية وفق منهج القبانجي في ردِّ الروايات من حيث اعتبارها السندي.

ومع التنزل عن ذلك فليس هنا أية إشارة على أنه يتنازل عنه لأنه لم يتنازل عنه إطلاقاً مع من مضى فكيف يتنازل عنه الآن، ولكنه منذ اليوم الاول لوفاة رسول الله كان يرفض ان تكون بيعته سراً، وذلك عندما عرض عليه أبو سفيان وعمه العباس البيعة، كما ذكر ذلك القبانجي بنفسه في ذلك المورد، ونلاحظ هنا عدم ايراد الرواية كاملة فقد جاء قبل هذا الكلام:

واعلموا إني إن أجبتكم ركبت بكم ما أعلم ولم أصغِ الى قول قائل وعتب عاتب[٢].

وجاء في مصادر أخرى بعد الكلام الاخير: لاتريدوني، فإني لكم وزير خير مني لكم أمير[٣].

وبعد إصرارهم قال لهم كما في كل المصادر السالفة: أما إذا أبيتم فإن بيعتي لاتكون سراً فاخرجوا الى المسجد.

من الواضح ان أمير المؤمنين يرفض أن تكون بيعته من وراء رتاج أو من خلال الدسائس والمؤمرات كما يفعل الآخرون، ومع ذلك فهو يضعهم قبل البيعة أمام حقيقة مايقدمون عليه، وأنه سيقدم على خطوات إصلاحية لن يقبل بعدها أي اعتراض او عتب، ولكن هل يدل هذا على انه متنازل عن

١- القبانجي، ص٢٩-٣٠.

٢- شرح نهج البلاغة للمعتزلي، ج١ ص١٨٢ وج٧ ص٣٣.

٣- ذخائر العقبى، للطبري، ص١١١. وجواهر المطالب، ج١ ص٢٩٣.

حقه، أو أنه لايرى تنصيبه من الله ورسوله؟، إن مانراه من هذا لكلام على العكس من ذلك تماماً، فهو عندما يريد أن لايعطي لهم الحق بمناقشته فيما سيقدم عليه، لايمكن تبرير ذلك إلا بكونه يتصرف وفق التنصيب والتخويل الالهي له، بينما لانرى الخلفاء السابقين يرون لانفسهم هذا المقام بدليل قولهم "لقومناك بسيوفنا" حين سألهم الخليفة ماتفعلون لو رأيتم مني اعوجاجاً، بينما نرى امير المؤمنين لايدع اي مجال لمناقشة ماسيفعل بمجرد موافقتهم على شروطه، وهذا مطابق تماماً لما حدث مع رسول الله، فعندما أرادت الانصار ان تبايعه قبل قدومه اليهم:

أخذ أسعد بن زرارة بيد رسول الله وقال للأنصار: هل تدرون على ما تبايعون محمداً؟، إنكم تبايعونه أن تحاربوا العرب والعجم والجن والإنس، فقالوا: نحن حرب لمن حارب، وسلم لمن سالم. قالوا: يارسول الله، إشترط. قال: تبايعوني على أن تشهدوا أن لا إله إلا الله، وأني رسول الله، وتقيموا الصلاة، وتؤتوا الزكاة، والسمع والطاعة، وان لاتنازعوا الأمر أهله، وأن تمنعوني مما تمنعون أنفسكم وأهليكم(١).

فهل كان الانصار لهم الخيار بالايمان برسول الله وبدينه وبالدفاع عن رسول الله أم هم ملزمون بذلك؟، وهل أن رسول الله كان يرى أن أمره ليس من عند الله تعالى؟، ونلاحظ هنا أيضاً أن البيعة لم تكن محصورة في مقام الايمان بالنبوة، وانما على المقام الدنيوي والسلطة، حسب مفردات (السمع والطاعة) و (لاتنازعوا الامر أهله)، فهذه الكلمات تعني بوضوح إعطاء الولاء والانقياد لرسول الله، ونفس الكلام هنا يجري مع أمير المؤمنين، فهم لم

١- الطبقات الكبرى، إبن سعد، ج٣ ص٦٠٩. وغيره من كتب الحديث.

يكونوا بالخيار، ولكن يتنجز الامر عليهم عملياً عندما يبايعوه، وليس انه (ع) بحاجة الى بيعتهم ليعطوه المشروعية.

ونلفت النظر الى قوله (ص) ((ولاتنازعوا الامر اهله)) فهو يعني مقام السلطة والخلافة الدنيوية، فعلى قول القبانجي، يكون أي واحد من الانصار مستحقاً للخلافة، بحكم أن رسول الله ترك هذا الامر لاختيار الناس، فلماذا ألزمهم بعدم منازعة أهل هذا الامر، ومَنْ يكونوا أهل هذا الأمر؟.

ونسأل القبانجي: أنت تقول أن علياً أحق بهذا الامر من غيره، ولكنه ليس منصباً من الله أو من رسوله، فلو إفترضنا أن أمير المؤمنين استولى على السلطة بالقوة منذ اليوم الاول، هل له مشروعية القيام بذلك؟، ولو قام بذلك فمن يُسأل عن مشروعيته وحليّة استيلاءه على السلطة؟، أليس المفترض أن يرجعوا الى من يخلف مقام رسول الله في الشأن الديني والامامة الدينية، ليسألوه عن جواز الاستيلاء على السلطة هنا، فماذا تقول؟. ونفس السؤال يُسأل هنا لمن وصل الى السلطة قبل أمير المؤمنين، بواسطة السقيفة، أو بالعهد والوصية، وبشورى الستة بعد عمر بن الخطاب.

وأما قضية مناشدة العباس وأبي سفيان أن يبايعاه، فماكان أمير المؤمنين ليبايع بطريقة الجاهلية هذه، وإلاّ لكان أمضى سنة كسرى وقيصر، خصوصاً أن الرجلين حديثا عهد بجاهلية، فضلاً عن كون أبي سفيان لم يدخل الاسلام قلبه طرفة عين، فهل يضيع أمير المؤمنين دين الله من أجل أن يرضي هذين الرجلين أو بني هاشم؟، لم يكن ليفعل ذلك وهو الذي فعل مافعل من أجل الدفاع والحفاظ على تعاليم الاسلام. نعم ضيّع الخلفاء الكثير منها، ولكن ليس بالدرجة التي كانت ستحدث لو أنه قَبِلَ بيعة الرجلين، ولن يكون له أن يحتج بأحقيته في كتاب الله ووصية نبيه، لو قبل بهذه البيعة، ولجرت سنة من بعده.

اما قوله ان هذا المنصب لامير المؤمنين بمقتضى العقل وليس بالنص، وله ان يقبله او يرفضه(١).

فهذا يرد عليه عدم أحقية أمير المؤمنين في الاعتراض على الثلاثة، بل وانذرهم انهم بذلك يخالفون الله ورسوله، بقوله السابق: فلا تتبعوا الهوى فتزدادوا عن الحق بعداً. أليس الهوى وصف ديني، والحق كذلك، فلماذا هذا التداخل فيما بين أمر العقل والشرع، من قبل أمير المؤمنين، ولقد كان بإمكانهم أن يردُّوا عليه بأن هذا شأن العقلاء لهم أن يختاروا من يريدون، مع العلم أن أحداً من المسلمين لم يقل يوماً بأن خلافة رسول الله كانت من شأن العقل وهو الذي يبت بها، بل إن السنة والشيعة عبر التاريخ يستدلون بالنص كل من وجهة نظره.

جاء تحت عنوان "خامساً: الائمة يرفضون تولي الخلافة، مختصراً: ان الامام الحسن من الممكن ان الصلح لم يكن مفروضاً عليه، بل قد يكون من تدبيره هو، لعلمه بعدم حصول نتيجة من القتال، ولعل الامام الحسن كان يريد الصلح منذ ان تولى الخلافة، وذكر كلاماً من هذا النوع، لاطائل من ذكره.

وكذلك الامام الحسين فلو كان غير يزيد قد تولى الامر فلعل الامام يبايعه، ولعله لو كان من يستلم زمام الامور مثل معاوية او الثلاثة لكان موقفه السكوت والبيعة، اما عن المختار فهو انسان محتال اراد ان يخادع الامام زين العابدين الذي رفضه ولم يقبل منه، وهكذا رفض الامام الصادق ماعرضه عليه ابو سلمة الخلال زعيم الخراسانيين، ورفض الامام الرضا قبول ولاية العهد الا بعد التهديد، والمأمون "خيّر ابن خيّر"، كما ينقل القبانجي عن المطهري، ثم قال بعد كلام: ان نتيجة قبول الامام بالمنصب هي ذوبان النظرة

١- القبانجي، ص٣٠.

والهالة القدسية في نظر الناس، وان الامام لن يستطيع ان يغير اخلاقيات الناس، ولن يجد المئات من الاعوان المخلصين الذين سينصبهم لمناصب الولاة والقضاء والجيش ...وان تجربة امير المؤمنين التاريخية كانت عاملاً مؤثراً في احجام الامام الرضا في القبول، فإن المسلمين لم يتغيروا ويرتفعوا عن الاهواء الدنيوية...الخ(١).

نلاحظ ان السيد القبانجي يتعلعل كثيراً هنا، فلعل الامام الحسن دبر الصلح من نفسه، ولعله كان يريده منذ اليوم الاول لخلافته، ولعل الامام الحسين كان يبايع أي واحد غير يزيد، ولعله لو كان كمعاوية لسكت وبايع، ولعل القبانجي كان نعسان حين كتب هذا الهراء.

من الواضح ان أغلب ماذكره لاصلة بقضية النصب والشورى، بل ان ماذكره يأتي من صالحنا ومن جهتنا، كما يتضح بأقل تأمل، ولكن قريحة القبانجي السقيمة ذهبت الى ابعد من ذلك بسبِّ المختار والنيل منه، في الوقت الذي يبدو عليه الإشادة بمعاوية، واما ما ذكره غير ذلك فلادخل له بما نتكلم عنه، وما قاله عن أهواء الناس وميولهم وعدم جدوى تصدي الامام فهو صحيح، ولكنه لايدعم مقصده لامن قريب ولامن بعيد.

وجاء سادساً: هل أن نصب الخليفة من حقوق الله أم من حقوق الناس؟، وجواب ذلك لايكون من داخل الدين، لأنه من مقولة الحقوق، وهي تؤخذ من العقل الفطري، من قبيل الحياة والعمل والزواج والمسكن، وان للآخرين حقوقاً على الانسان احترامها، من قبيل حق الوالدين وحق الاجير، فمثل هذه الحقوق لاتؤخذ من القانون والدين بل يدركها الانسان بفطرته وعقله العملي، والدين والقانون يجب عليهما ان يتطابقا مع هذه الحقوق الفطرية،

١- القبانجي، ٣٠ – ٤٠. مختصراً.

ومن هذه الحقوق حق تعيين الحاكم، فإن كل انسان حرٌّ في تقرير مصيره، وليس للشارع ان يصادر منه هذا الحق، والحكومة بالمفهوم الحديث عبارة عن وكالة الشعب في تدبير أموره، على اساس العقد الاجتماعي، وانما يحق للشارع المقدس ارشاد الانسان لما هو افضل وليس ان يجبره على بيعة شخص معين، وبمقتضى قاعدة ((الناس مسلطون على أموالهم وأنفسهم)) فإن الاصل عدم سلطة احد على احد، ومجرد ان الله خالق الانسان لايعني ان له الحق في ممارسة أي نوع من انواع التصرفات حتى لو كانت تعسفية، وخاصة كما هو على مذهبنا من استحالة فعل القبيح على الله تعالى من موضع التحسين والتقبيح العقليين، اما الايات التي جاء فيها لفظ او معنى الحكم غاية ماتدل عليه هو الحكم التكويني، او تعطي معنى القانون والتشريع، أو تقرر معنى الحكمة والفهم، او مفهوم القضاء بين المتخاصمين، من قبيل قوله تعالى ((فالله يحكم بينهم يوم القيامة فيما كانوا فيه يختلفون)) ((وانزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه)) ((وليحكم أهل الانجيل بما انزل الله فيه)) ((واتبع مايوحى اليك واصبر حتى يحكم الله))، وكل هذه المفردة ومشتقاتها ليس فيها مفهوم الحكومة والسلطة الاعتبارية، وامر الحكومة موكول الى الناس والامة لا الى فرد معين، كقوله تعالى ((الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة)) ((والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما)) ((ولقد ارسلنا رسلنا بالبينات وانزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط)) ((ان الله يأمركم ان تؤدوا الامانات الى اهلها وإذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل))، ونقرأ ثناءً بالغاً على ذي القرنين بما يوحي بمشروعية حكومته وسلطانه، ونقرأ هذا المفهوم صراحة عندما طلب بنو اسرائيل من نبي لهم ملكاً ((ألم تر الى الملأ من بني اسرائيل من بعد موسى إذ قالوا لنبي لهم ابعث لنا ملكاً نقاتل في سبيل الله..... وقال لهم نبيهم إن

الله قد بعث لكم طالوت ملكاً)) فلو كان امر الحكومة من حقوق الله والذي يجسده النبي في واقع المجتمع البشري، اذن فلما طلب بنو اسرائيل ملكاً عليهم مع وجود النبي بين ظهرانيهم؟، ولماذا استجاب لهم النبي مع أنه كان بامكانه أم يقول: إن الله الذي بعثني بالنبوة قد جعلني ملكاً عليكم، فأنا أقودكم الى قتال جالوت وجيشه؟، ولم تكن للنبي في فترة مكة قبل العقبة سوى شأن النبوة، ولهذا وردت الآية ((فإنما عليك البلاغ)) ((فذكّر انما انت مذكر، لست عليهم بمسيطر))، ويدل على ذلك قول امير المؤمنين (الواجب في حكم الله وحكم الاسلام على المسلمين بعدما يموت امامهم أو يقتل، ضالاً كان أو مهتدياً، أن لايعملوا عملاً ولايقدموا يداً ولا رجلاً قبل ان يختاروا لأنفسهم إماماً عفيفاً عالماً ورعاً...) وقال (يا أيها الناس ان هذا امركم ليس لأحد فيه حق إلا ما أمّرتم...) وعن النبي (من جاءكم يريد أن يفرق الجماعة ويغصب الامة أمرها ويتولى من غر مشورة فاقتلوه) ولم ينصب امير المؤمنين الامام الحسن من بعده بل اختاره اهل الكوفة، كما لانجد في سيرة الانبياء مايدل على ضرورة استلام السلطة، وان هذا الامر من الشؤون الالهية التي يجب على النبي الاضطلاع بها، فموسى لم يطلب من فرعون التنازل عن عرشه، وعيسى كذلك، وهكذا شأن سائر الانبياء، واما ماتذهب اليه الشيعة من ان هذا الحق انتقل الى الناس بعد فترة الغيبة الصغرى، فمثل هذا الحق لايتجزأ، فأما ان يكون لهم على طول الزمان او للشارع المقدس على طول الزمان، ومما ورد عن الامام علي في تأييد النظرية (ب) وأن حق الخلافة إنما هو للأمة أو للنخبة من الأمة وفي كتاب بعث به الى معاوية ((إنه بايعني القوم الذين بايعوا أبا بكر وعمر وعثمان على مابايعوهم عليه، فلم يكن للشاهد أن

يختار، ولا للغائب أن يردّ، وانما الشورى للمهاجرين والانصار، فإن اجتمعوا على رجل وسموه إماماً كان ذلك لله رضا)) (١).

بداية نناقش مقولة الحقوق، وأن الحقوق كلياتها تؤخذ من العقل الفطري، فهو يتكلم عن قاعدة كلامية أكل الدهر عليها وشرب، وهي ((تحسين العقل العملي وتقبيحه، وان ما حسنّه العقل حسنّه الشرع، وما قبّحه العقل قبّحه الشرع))، وهذه القاعدة أسطورة كلامية لاوجود لها على أرض الواقع في كل العصور وفي كل الانظمة، دينية كانت او وضعية، فعندما نقول القتل قبيح، والسرقة قبيحة، والكذب قبيح، فهل هذا صحيح ومطبّق؟، طبعاً الجواب ان لاوجود لمثل هذا الكلام، فالقتل منه قبيح كقتل نفس محترمة، ومنه حسن كقتل القاتل أو القتل للدفاع عن النفس، وهكذا الكذب، فالكذب قبيح عندما يكون لصرف الحقيقة لأغراض شخصية دنيوية، ولكن الكذب حسن حينما يريد ان يدفع الانسان عن نفسه ضرراً، أو للتقية كما هو نص القران، وهكذا السرقة فهي قبيحة عندما تسلب مال الآخرين، ولكنها حسنة عند استنقاذ حق شخصي أو حق من حقوق المجتمع، ولكن من يشخّص أن هذا الفعل حسن أو قبيح؟، طبعاً النظام والقانون، فهو الذي يحدد هذا حسن وهذا قبيح، ومن المؤكد أن هذا النظام يختلف بين أمة وأخرى، وبين دين وآخر، وحتى في الانظمة الحديثة التي يدعو اليها القبانجي وفريقه، فهذه تختلف في تحديد القبيح من الحسن، بل لاتخلو من مفارقات في الانظمة الوضعية، فجميع بلدان العالم الغربي تعتبر الزنا قبيح، وتعاقب عليه إذا اتُّخذ كمهنة، ولكن يمكن ممارسة الزنا من خلال العلاقة والصداقة، فهل

١- القبانجي، ص ٤٠ – ٥٠. مختصراً.

أن الزنا بما هو زنا بصرف النظر عن تفصيلاته قبيح أو لا؟، وفي مجتمعاتنا الشرقية كان زواج البنت مباح عند المجوس، وزواج زوجة الأب مباح عند بعض أهل الجاهلية في جزيرة العرب، بل حتى في ممارسة بعض الشعائر كالطواف عراة في وقت حتى حرّمه عبد المطلب، وعندما جاء الاسلام ألغى الكثير مما كان يعتبر حسناً وجائزاً، واعتبره قبيحاً وحراماً، وكلما جاءت أمة لعنت أختها واعتبرت كثيراً من الممارسات السابقة قبيحة، ونسأل عن حق تقرير المصير وفق الانظمة الحديثة، ففي بعض البلدان يكون الحزب الواحد هو الحاكم كما في البلدان العربية او ملكية او انتخابات برلمانية وبعد ذلك يختار البرلمان الرئيس كما في بريطانيا والعراق، او انتخابات رئاسية كما في الولايات المتحدة الامريكية، وهكذا من بلد لآخر، فما هو القبيح وما هو الحسن في هذه الانظمة؟، نتبرع هنا بالاجابة نيابة عن القبانجي بأن الحسن والقبح يدور مدار اختيار الناس وعدمه، فأي أمر أو نظام اختاره الناس يكون حسناً وأي أمر يكون بالغصب يكون قبحاً، ونسأل هنا سؤالاً آخر: في امريكا وبرطانيا وفرنسا انتخابات حرة، وفي كل فترة تختار الناس هناك رئيساً من الحزب الديمقراطي او اليساري او المحافظين، ويعودون بعد انقضاء الفترة الى انتخاب رئيس من الحزب الآخر كالجمهوري والاشتراكي والعمال، بعد وضوح فشل الحزب السابق في عمله، ففي أية فترة كان الناس محقين واختاروا الحسن، ونبذوا القبح؟، وماذا لو تعارض حق الحرية مع حق آخر، كما في معضلة حق الاجهاض في الغرب، وكما في قضية الزواج المثلي، ومن الذي يقرر هذا حسن وهذا قبيح؟، وكيف لو تعارض حق الاختيار والحرية مع الحرمة الدينية كما في الاجهاض المحرم في كل الاديان؟، فالديمقراطيون في أمريكا عادة يبيحون الاجهاض، وأما الجمهوريون عادة يرفضونه ويمنعونه، فما هو المائز وما هو الفيصل في تحديد هذا حسن وهذا قبيح؟، فالجدلية هنا

في هذا المورد بين الحق الشخصي والحرية الشخصية في الإجهاض، وبين حق الحياة للجنين الذي ليس من حق المرأة الحامل أن تجهضه، فعلى أية شريعة وقانون يسير ويحكم المجتمع، وأي الحقين هو أولى من الآخر؟، لانجد أي جواب مقنع من أصحاب الحرية الشخصية المطلقة، لأن المشكلة أن نفس المجتمع الذي يحدد هذا جائز أو غير جائز، إنما جاء بأفكاره من آراء وأفكار أخرى سابقة عليه، أو من تجربة شخصية، ولكن هل من العدل أن تعمم تجربة شخصية على سائر الافراد، أليس أصل النظام أن يكون شاملاً في حكمه بحيث يأخذ بنظر الاعتبار كل الحالات وكل الظروف، فلماذا والحال هذه يصح النظام السياسي أو الاجتماعي في الغرب، ولايصح النظام الاسلامي؟، لايعطون أي جواب باستثناء العزف على وتر أن الحاكم في الاسلام منصب ودكتاتورية، وهذا ليس له أصل، وإنما من ضمن الحملة التي تشنها الصليبية ضد الاسلام منذ نشأته، وقد يتعللون بعدم صلاحية الاسلام كتشريع ونظام في ادارة شؤون الناس من خلال تجارب فاشلة أو تطرف، وبقليل من الملاحظة نجد أن أصل نشأة التطرف هو بسبب الغرب، وبالتأكيد فإن بعضه من صناعة الغرب بصورة مباشرة ودعم مباشر، وأنا هنا لاأتكلم من منطلق عقدة المؤامرة كما يعبرون، ولكن نلاحظ أن أشهر أشكال التطرف هو تنظيم القاعدة وطالبان، ومن الواضح أن طالبان إنما جاء بها الديمقراطيون زمن الرئيس الامريكي بيل كلينتون، من أجل القضاء على الفصائل الافغانية في أفغانستان، بعد النزاع الدموي بينهم، ولايمكنني التوسع في الحديث أكثر من ذلك، لأن الحفاظ على الحياة واجب ما لم تدع الضرورة الى ذلك، ومن الطريف أن نجد أن كل المتصدين سواء لشؤون الحداثة أو التطرف أو الاعتدال أو الحق الالهي أو الطبقة العليا، كلهم جهة واحدة "برجوازية المؤسسة الدينية" وينطلقون من قاعدة واحدة ومصالح مشتركة،

ولا أستثني جهة من الجهات المعترف بها دولياً، سواء كان تصنيفها ضمن الاعتدال او التطرف او الحداثة، فعندما تتحقق من مصادرهم تجد أن الأصل مشترك بينهم، وكلهم من أبناء وأتباع الارستقراطية في المؤسسة الدينية، الذين يسيرون وفق منهج تأسس مع تأسيس شركة الهند الشرقية، وهنا أعتذر عن المتابعة، ولكن لننبه على أن كل الدعوات المعترف بها ((واشدد هنا على هذه كلمة "المعترف بها"))، مع قليل من التأمل سنرى أنها تخرج من أصل تلك الشركة القذرة، التي كانت ولازالت تنخر في المجتمعات المسلمة. ولابد أن يكون واضحاً أن أصل المطلب هو الكلام عن خلافة أمير المؤمنين وليس بهذه السعة التي ذكرتها، وسيأتي لاحقاً ماله صلة.

وأما ماذكره من أن حق تقرير المصير ليس بيد الله فضلاً عن ان يكون بيد النبي او أوصياءه، فالاستدلال على ذلك دونه خرط القتاد من كتاب الله وسيرة نبيه وتعاليمه، ونلاحظ ان القبانجي قد تجاوز عن ذكر آيات صريحة بأن الحكم لله ولرسوله، حكم سلطة وحكومة، رضي الناس أم لم يرضوا، كقوله تعالى:

((سمّاعون للكذب أكّالون للسحت فإن جاءوك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم وإن تُعرض عنهم فلن يضروك شيئاً وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط إنّ الله يحب المقسطين(٤٢) وكيف يحكّمونك وعندهم التوراة فيها حكم الله ثم يتولون من بعد ذلك وما أولئك بالمؤمنين(٤٣) إنّا أنزلنا التوراة فيها هدى ونور يحكم بها النبيون الذين أسلموا للذين هادوا والربانيون والأحبار بما استحفظوا من كتاب الله وكانوا عليه شهداء فلا تخشوا الناس واخشون ولاتشتروا بآياتي ثمناً قليلاً ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون(٤٤) وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين والأنف بالأنف والأُذن بالأُذن والسن بالسن والجروح قصاص فمن تصدق به فهو

كفارة له ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون(٤٥) وقفينا على آثارهم بعيسى ابن مريم مصدقا لما بين يديه من التوراة وآتيناه الإنجيل فيه هدى ونور ومصدقاً لما بين يديه من التوراة وهدى وموعظة للمتقين(٤٦) وليحكم أهل الإنجيل بما أنزل الله فيه ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون(٤٧) وأنزلنا إليك الكتاب بالحق مصدقاً لما بين يديه من الكتاب ومهيمناً عليه فاحكم بينهم بما أنزل الله ولاتتبع أهوائهم عما جاءك من الحق لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجاً ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة ولكن ليبلوكم في ما آتاكم فاستبقوا الخيرات إلى الله مرجعكم جميعاً فينبئكم بما كنتم فيه تختلفون(٤٨) وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولاتتبع أهوائهم واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله إليك فإن تولوا فاعلم أنما يريد الله أن يصيبهم ببعض ذنوبهم وإنّ كثيراً من الناس لفاسقون(٤٩) أفحكم الجاهلية يبغون ومن أحسن من الله حكماً لقوم يوقنون(٥٠)[١])).

نلاحظ في الاية الاولى (٤٢) اعطاء الحق لرسول الله في الحكم بين اهل الكتاب، والحكم هنا ليس حكماً بالمعنى الديني الضيق، أي أُحكم بأنهم كافرون أو مؤمنون، وانما حكم سلطة وحكومة، ويدل عليه مابعدها من الآيات حيث ان الله تعالى يؤكد على ان ما في التوراة من حكم الله يتوافق مع حكم القران، وتفصيل بعضه، ماجاء في الآية (٤٥) حول القصاص واعتبر من لم يحكم بما انزل الله من هذه الاحكام فهو من الظالمين، ويتكرر الحزم في من لكم يحكم بما انزل الله فأولئك هم (الكافرون، الظالمون، الفاسقون)، ومن الواضح من خلال الاية الاخيرة (٥٠) ان المقصود هو الحكم الدنيوي في غير الامور الدينية، وذلك برفض (حكم الجاهلية) ومن

١- سورة المائدة، الآيات ٤٢ – ٥٠.

المؤكد ان اليهود والنصارى لم يكونوا يتعبدون او يعترفون بالجاهلية كدين وتشريع ديني، وانما الرفض للاحكام الوضعية السائدة كل حسب مجتمعه، وتثبيت ان حكم الله هو ((ما أنزل الله)) وهذا يؤكد أن الله وضع تشريعاً يلزم البشرية، ويؤكد حاكمية الله تعالى في شؤون الانسان وتقرير المصير، من خلال تنصيب الرسول حاكماً على اليهود والنصارى فليس يعني ذلك انه منصب من قبل الله تعالى في شؤونهم العبادية لأن الله تعالى قد ترك هذا الامر لهم وأباح لهم البقاء على دينهم، فالسؤال هنا: ماهو الحكم الذي نصّب الله تعالى رسوله فيه على هؤلاء؟، من الواضح أنه حكم حكومة وسلطة على اليهود والنصارى، كما هو على المسلمين وباقي البشر، كما هو صريح الآيات.

وقوله تعالى ((إنّا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله ولاتكن للخائنين خصيما[1])).

نلاحظ ان الله تعالى نصّب النبي ليحكم وفق الكتاب ووفق ما أراه الله، ففي كل الاحوال يكون الرسول في فعله إنما ينطلق اما من كتاب الله، أو وفق ما أراه الله تعالى، وهذا يدل على كون الرسول معصوماً بالعصمة المطلقة في كل أحكامه الواجبة وغيرها، وليس أنه كباقي البشر ممكن الخطأ، لأن الآية واضحة الدلالة (بما أراك الله)، وما أراه الله تعالى غير ما أنزل في الكتاب لأن العطف دليل التغاير، وقوله (بين الناس) هو الحكومة، لأن التشريع الديني الصرف ليس حكماً بين الناس، بل هو الزام غير قابل للنقاش، و (بين الناس) كل مايدور بينهم ويخصهم، بيعاً وشراءً وخصومةً وتوجيهاً وتقنيناً

١- سورة النساء، الاية ١٠٥.

وكل مايدور بينهم، ولاشك ان اهم مايدور بينهم أمر الحكم والحاكم والحكومة.

و ((كان الناس أمة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين وأنزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه وما اختلف فيه إلاَّ الذين أُوتوه من بعد ماجاءتهم البينات بغياً بينهم فهدى الله الذين آمنوا لما اختلفوا فيه من الحق بإذنه والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم[١])).

تؤكد الاية على ان الله تعالى بعث الانبياء مبشرين ومنذرين ويحكموا وفق الكتاب الذي انزله وليس وفق رؤيتهم، وكما ذكرنا في موضع سابق فكل أمر مختلف فيه يحسمه كتاب الله ومن نصبه الله تعالى ليكون عالماً بكتابه، ولم يكن الامر باختيار الناس.

((لقد أنزلنا آيات مبيِّنات والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم(٤٦) ويقولون آمنا بالله وبالرسول وأطعنا ثم يتولى فريق منهم من بعد ذلك وما أولئك بالمؤمنين(٤٧) وإذا دُعُوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم إذا فريق منهم معرضون (٤٨) وإن يكن لهم الحق يأتوا مذعنين(٤٩) أفي قلوبهم مرض أم ارتابوا أم يخافون أن يحيف الله ورسوله عليهم بل أولئك هم الظالمون(٥٠) إنما كان قول المؤمنين إذا دُعُوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم أن يقولوا سمعنا وأطعنا وأولئك هم المفلحون(٥١) ومن يطع الله ورسوله ويخش الله ويتقه فأولئك هم الفائزون(٥٢) وأقسموا بالله جهد أيمانهم لئن أمرتهم ليخرجن قل لاتقسموا طاعة معروفة إن الله خبير بما تعملون(٥٣)[٢])).

١- سورة البقرة، الآية ٢١٣.

٢- سورة النور، الايات ٤٦ ـ ٥٣.

نلاحظ في الايات التأكيد على طاعة الله ورسوله، ويوجد من يُعرض أو يشك أو يخاف من أن يحيف الله ورسوله عليه، ونلاحظ الاقتران بين الايمان وبين الاذعان والقبول بحكم الله ورسوله، ولايوجد انفصال بين الرتبتين، بل ان النبي الذي تكون مهمته كنذير من العقاب في حال عدم الاستجابة في العقائد او الشريعة تكون مهمته في نفس الوقت كحاكم دنيوي، وهذه الصلة ملتصقة أو هي واحدة، فمن رفض او اعترض على حكم النبي بما هو حاكم وذو سلطة، فسيكون جزاؤه جزاء من خالف النبي في أي شأن من الشؤون العبادية والاخروية، بل نحن نقول ان كل الشؤون هي أُخروية، والامتثال لأمر رسول الله هو أهم من كل العبادات، ومثاله عندما أمر رسول الله بقتل ذي الثدية أو ذي الخويصرة، الذي قال لرسول الله: كيف تقسم؟، والله ما تعدل..(١) قال أبو بكر: أنا، فدخل عليه فوجده يصلي، فقال: سبحان الله، أقتل رجلاً يصلي وقد نهى رسول الله عن قتل المصلين، فخرج. فقال رسول الله: مافعلت؟، قال: كرهت أن أقتله وهو يصلي، وقد نهيتَ عن قتل المصلين، فقال عمر: أنا، فدخل فوجده واضعاً وجهه، فقال عمر: أبو بكر أفضل مني، فخرج، فقال رسول الله: مه؟، قال: وجدته واضعاً وجهه فكرهت أن أقتله، فقال "ص": من يقتل الرجل؟، فقال علي: أنا، فقال: أنت، إن أدركته، فدخل عليه فوجده قد خرج(٢).

فالرجلان إنما فرّقا بين المقامين، وذلك أنه عندما أمر بقتل الرجل فهم الرجلان انه يأمر بصفته كحاكم، فلهما أن لايطيعاه كما يقول القبانجي، ولكن

١- الصحيح، البخاري، ج٧ ص١١١. وكنز العمال، ج١١ ص٣٠١. ومصادر كثيرة أخرى.

٢- مجمع الزوائد، الهيثمي، ج٦ ص٢٢٧. والاصابة، ابن حجر، ج٢ ص٣٤١، وقال ابن حجر: لقصة ذي الثدية طرق كثيرة جداً.

أمير المؤمنين يفهم ويعلم بعدم التفكيك بين المقامين، فالنبي حاكم والحاكم نبي، وكلا المنصبين من الله، ومايصدر منهما بمقام واحد، وحسب المفترض أن يكون صاحب الرسالة أعلم من غيره بهذه التفاصيل، ونكرر ماقلناه: هل أن رسول الله كان يعلم بأنه ليس منصباً من الله في مقام السلطة، ومع ذلك يلزم الناس بطاعته؟. بل ولايخبرهم أن هذا من حقهم وحقوقهم، مع أن هذه المسألة من أهم شؤون صلاح البلاد والعباد، فنحن أمام أمرين أما أن نقول بالتفريق بين المقامين فنحتاج الى دليل وقانون يوجه الناس لمعرفة صفات الحاكم وكيفية اختياره، أو نقول بتوحد المقامين وهو ما عليه ظاهر وصريح الكتاب، والسنة، وإن لم تكن الروايات صريحة فهو الاحتمال الاقرب الى نَفَس الرواية، ولو سألنا رسول الله عن قانون يخص الحاكم القادم من بعده وصفاته وشروطه، بصرف النظر عن الروايات التي تشير الى أمير المؤمنين، لكان أرجعنا الى كتاب الله الذي يجعل الحاكم الدنيوي أو ولي الامر الذي تجب طاعته كما هو صريح الايات، الشخص القادر على الحكم بكتاب الله، اذن انتفى هنا خيار الناس، وهم ملزمين بالقران، كما ألزموا هم أنفسهم به، على الاقل نظرياً، فكان الله تعالى هو الحاكم، وهو الذي يشخص الحاكم، سواء بالنصب أو بالنص.

((وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه الى الله ذلكم الله ربي عليه توكلت وإليه أُنيب[1])).

وهذه الآية بدورها تدل على أن الحاكم الفصل هو الله تعالى، وهي مطلقة بقوله (من شيء) وهذا يشمل كل شيء، ومن الواضح أن أكبر مورد للاختلاف بين المسلمين هو قضية الخلافة، وتشهد عليه مسلَّمة السقيفة، فمن

١- سورة الشورى، الآية ١٠.

اللازم هنا الرجوع الى الله فهو الحاكم والحكم في هذا الامر وغيره، وبصرف النظر عن أي نتيجة سيسفر البحث في كتاب الله في قضية الحاكم والخلافة، فإن الثابت هنا هو أن الله تعالى بيده الحكم وهو الحاكم وليس كما ذكر القبانجي.

ناهيك عن العشرات من الايات التي تدل بالمطابقة أو بالملازمة على أن الله تعالى هو الذي يحكم أو ينصّب من يحكم بما أنزل.

واما كون الشارع مهمته ارشاد الشعب لا إرغامه على حاكم معين، فهذا صحيح نسبياً، لأن الشارع لايرغم على الدين فضلاً عن مسألة الخلافة، ولكن ذلك لايعني ان الناس مخيرون على نحو عدم تامحاسبة والمعاقبة على ترك الايمان بالدين الذي انزله الله تعالى، ونفس الكلام في مسألة الخلافة، فللناس ان يختاروا غير ما اختار الله فلن يسلط الله عليهم كسفاً من السماء، ولكنه سيسائلهم ويعاقبهم آخر المطاف، وفي كل الاحوال فالشارع مجرد كونه مرشداً فهو يلزم بما ارشد، أي يخّير الناس بين اختيار من تنطبق عليه الصفات، أو لا فهم أحرار، ثم ومصيرهم جهنم وساءت مصيراً كما حصل طيلة اربعة عشر قرناً من الاستحقاق الذي نال الامة نتيجة حريتها في الاختيار أول الامر الذي تحول الى ملك عضوض الى هذه الساعة، ووصل الامر الى تحكم المستعمر ببلاد الاسلام، وهذا الكلام بعد فترة الغيبة قطعاً، وليس للناس الاختيار قبل ذلك، ولايحق لهم ان يختاروا بخلاف الشروط التي وضعتها الشريعة التي جاءت عن آل محمد، اما اشكالية ان هذا الحق اما ان يكون للشارع طيلة الزمان و يكون للناس طيلة الزمان، فنقول هو للشارع طيلة الزمان ولكنه وضعه بيد الائمة قبل الغيبة وبيد علماء الامة العدول بعد ذلك، وهم سواء الائمة او العلماء ليس لهم السلطة على ارغام احد، فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر.

واما قاعدة ((الناس مسلطون على انفسهم واموالهم)) فهذه القاعدة وضعها الشارع وليس الناس، وهنا يستلزم الدور على القبانجي، كما يعبر الاقدمون. وهم مسلطون ايضاً بحدود وضعها القانون، واعني به القانون السماوي أو الوضعي، ففي كل التشريعات للحاكم ان يصادر اموالاً معينة اذا اقتضت المصلحة ذلك، وللحكومة ان توجه الاموال العامة والخاصة حيث ترى المصلحة، خصوصاً في الازمات، ونحن نرى بوضوح اليوم مانتج عن الازمة المالية التي تقول بما لايقبل الشك ((الناس ليسوا مسلطين على اموالهم))، فقد حجرت اموال، ومنعت الحكومة المصارف من قبض اموالها، او المساكن التي اشتراها الناس من اموال هذه المصارف بعد عجزهم عن تسديد القروض، وكذلك فهم مسلطون على انفسهم بقيود ايضاً وفق القانونين، فليس للانسان ان يقتل نفسه، ومن حق الحاكم ان يجبر الناس على السخرة عند الضرورة، وان يزج بهم في الحرب ويجندهم اجبارياً عند الضرورة كذلك.

طبعاً مادامت الحكومات غربية فهي محقة، ولكن اذا جاء الاسلام بما هو أقل من ذلك بكثير فهو متعسف ورجعي، مالكم كيف تحكمون.

واما ماذكر من الايات بخصوص اقامة الحدود وتطبيق مانزل من الله، وان ذلك موكول الى الناس وليس الى أحد معين، فهذا غير صحيح، لأنه ليس كل من هَبَّ ودَبَّ يعاقب المذنب ويطبق القانون، وهذا في كل الانظمة، ومع ذلك فالمطلوب هو الى أمد بعيد، حيث اخذ القرآن بنظر الاعتبار ان احكامه لامتناهية وتسير في كل جيل، وأود ان يشير لنا الى فترة تم فيها تطبيق تلك الاحكام والعدل في المجتمع، سيقول علي بن ابي طالب وعمر بن عبد العزيز ونفر او نفرين، فهنيئا للبشرية التي حكم الانسان العاقل فيها قرابة ستة الاف عام بنفرين او اربعة.

اما المفهوم السائد في الايام هذه عن كونها وكالة عن الشعب، فنحن لم نذكر خلاف ذلك، ولم ينظر اهل البيت وعلمائهم الى حكومات دكتاتورية، ولايوجد الآن من يدعو الى حكم الفرد، وهذا توسيع وإنحراف عن أصل المسألة وهي خلافة علي بن أبي طالب.

ونصل الى إستدلال القبانجي بقضية طالوت، وهي من أوضح الواضحات على أن الحكومة لله ولنبيه، وليس للناس فيها شيء يذكر، وذلك بمقتضى الايات الشريفة:

((ألم تر الى الملأ من بني اسرائيل من بعد موسى إذ قالوا لنبي لهم ابعث لنا ملكاً نقاتل في سبيل الله .... وقال لهم نبيهم إن الله قد بعث لكم طالوت ملكا)) وقال بعدها: فلو كان حق الحكومة من حقوق الله والذي يجسده النبي في واقع المجتمع البشري، إذن فلما طلب بنو اسرائيل ملكاً مع وجود النبي بين ظهرانيهم؟، ولماذا استجاب لهم النبي مع انه كان بإمكانه ان يقول: ان الله الذي بعثني بالنبوة قد جعلني ملكاً عليكم، فأنا أقودكم الى قتال جالوت وجيشه؟، كل هذا يدل على ان امر الحكومة من شؤون الناس....

ومناقشة لهذا الكلام على شكل نقاط:

١ _ ان بني اسرائيل لم يختاروا ملكاً بل طلبوا من نبيهم ان يعين لهم ملكاً، فلو كان الامر اليهم لاختاروا هم من دون الرجوع الى النبي، وهذا يدل بوضوح على ان هذا من حقوق الله والنبي.

٢ _ ان النبي قال لهم (ان الله بعث لكم طالوت ملكا) أي ان الله عيّن طالوت ملكاً عليكم، ولم يكن الامر حتى للنبي في ذلك، وانما كان الواسطة والمبلغ عن الله تعالى.

٣ _ ان الحاكم الفعلي في ذلك الوقت هو النبي صموئيل حسب التوراة، ولم يكن طالوت سوى موظف، وكان للنبي ان يعزله عن منصبه بوضوح في حال

انحرف عن التعاليم، وهذا ما حصل بعد ذلك حينما بدت منه بوادر العصيان.

٤ _ بعد انقضاء تلك المرحلة اصبح النبي هو الملك ولم تكن سلطة تعلو سلطته، وهو داود ومن بعده سليمان، فبعد ان اصبح طالوت على وشك ان ينحرف، آتى الله الملك داود، ولم يكن اختيار داود للناس بل فرضه الله تعالى عليهم.

اما الروايات التي ذكرها عن امير المؤمنين ص٤٨ و٤٩، ففيها يتحدث الامام بصورة عامة وليس بخصوص نفسه او زمنه، كما تشهد بذلك احاديثه المتواترة وسيرته، وعلى العموم فهي غير ملزمة جملة وتفصيلاً لهشاشة سندها، وهذا مانلزم به القباجي بما الزم به نفسه.

اما الكتاب الذي بعث به امير المؤمنين الى معاوية، فهو لاينفع القبانجي في نظريته، فهنا البيعة انحصرت بفئة من الناس المهاجرين والانصار ونقول وفق منهج القبانجي، ان هذا ليس عدلاً فلماذا يتحكم المهاجرون والانصار بمصير الملايين من المسلمين في شرق الارض وغربها، مع العلم ان البلاد الاسلامية شملت معظم بلدان اسيا وافريقيا، والمهاجرون والانصار لم يتجاوزوا بضعة الاف فمن أين أتاهم هذا الحق، ومن الواضح ان امير المؤمنين في مقام المحاججة، مع انه لم يتعدى الصدق فيما قال، ولكنه يلزم معاوية بما الزم به نفسه، وهذا على غرار ماقاله "ع" لإبن عباس حين ارسله الى الخوارج بعدم الاحتجاج بالقران لانه حمال وجوه، وامره بالتقيد بالسنة، وهنا نفس المطلب، فأمير المؤمنين من الاولى ان يحتج على معاوية بالقران او بالسنة، وهو يعلم ان معاوية ليس من اهلهما وليس من اهل الاخلاق، ولكنه يعلم ان وراءه اقواماً مغرراً بهم، فذكر ما ذكر. ومع ذلك فنحن نردها بعدم إعتبار سندها.

ليس من حقنا ان نشكك في مصداقية أي انسان او نياته، فالله تعالى اعلم بالسرائر، وقد اعطى الله تعالى حق التفكير وابداء الرأي بأفق واسعة جداً، وتميز مذهب التشيع عما عداه بكثرة الافكار والآراء، وكيف لايكون كذلك وباب الاجتهاد مفتوح فيه لكل من يجد في نفسه القدرة عليه وفي كل المجالات، وقد أتاحت فترة الهدنة والاستراحة عن استلام السلطة للإنشغال بالفكر والإنتاج والإبداع، وابتعاد المؤسسة الشيعية الدينية عن السلطة كان ولايزال العنصر الاساس في استقلاليتها وحفاظها على جوهر القضية العقائدية، ألا وهي حق أهل البيت في أن يكونوا في المقام الذي وضعهم الله فيه، وتكمن الحقيقة في أن الاستيلاء على السلطة بعد وفاة رسول الله اتاح عنصر القوة الدائم (الشعور بالمظلومية) وهو عنصر من السذاجة الاستهانة به، وبهذه المناسبة فمن الصحيح القول أننا ننصح بعدم إقحام المؤسسة الدينية في قلب السلطة لكي لانخسر القلعة الاخيرة المتبقية من قلاع الانسانية المظلومة، فشعار المظلومين من المسلمين كان ولازال هو مظلومية أمير المؤمنين وولده، فإذا أقدمنا على خطوة سلب هذه المظلومية فقد أتحنا وبشكل سافر لكل طامح وطامع بالسلطة على القفز إليها من دون أن نجعل أمامه رادعاً، وهذا الرادع كان ولازال علي وولده.

ولست أدري لماذا يستكثر البعض على الناس أن تعيش في حلم علي وعدل علي، ولماذا يريد البعض الآخر أن يشرِّع كل شيء يأتي به باسم علي، ومن أكبر المخاطر التي كادت أو على وشك أن تعصف بهذا الأمل إعطاء المشروعية للمحتل باسم علي، وأدخلوه الى بلد علي تحت عمامة علي وعباءته، نحن نعطي ربما الحق لمن يقول هذه فتنة ثم يعتزلها، ولكننا لانعطي

الحق لمن يضع التشيع على حافة الهاوية، من أجل مكاسب رخيصة ماكان المستعمر ليعطيها لولا أن أخذ إزائها ما لا يمكن تعويضه في يوم ما.
إننا نواجه منعطفاً خطيراً في تأريخنا، الذي كما يقول أحد الكتاب ((ان التاريخ تعامل مع المجازر التي ارتكبت ضد الشيعة بصمت))، فمانراه هذه الايام قد يجعل التاريخ لايصمت بل ينطق ولكن ضد الشيعة، وهو مالم يقدر على فعله، وستذهب كل جهود ودماء اجيال قدمت الغالي والنفيس لرفضها كلمة واحدة، ((سبوا أبا تراب)) تلك الكلمة التي صلبونا بسبب رفضنا لها على جذوع النخل، وقتلونا وشردونا وهدموا قبور رموزنا، ولازالوا حتى هذه الساعة يسموننا رافضة، واخرجونا من جنس البشر فضلاً عن ملة الاسلام، ولازال أعداء علي ومن اتخذوا السواد بستاناً فوق مرتبة البشر ومن ينتقدهم او يخرج عليهم خارج عن شرع الله، ولكن من يخرج على علي ويسفك دماء اتباعه وشيعته فهو مجتهد اجتهد فأخطأ.
لا أريدها شقشقية فهي قد قرَّت منذ هدر بها علي، ولكننا نريد أن نعيش حلمنا الذي هو أكبر وأطول حلم في تأريخ البشرية، الحلم الذي ننتظره جيلاً فجيل، حلم القسط والعدل، ولن نسمح بأية حال لمن يريد أن يدنسه أو يجعل منه أسطورة من أساطير الاولين، وعلى من يدَّعون أنهم حماة الدين الذي هو المتنفس الوحيد من جور الزمان، أن يتقوا الله ولايشرعنوا لسيرة لن تُبقي من هذا المذهب العظيم أية باقية، ونطالب أن يكون الفقيه رقيباً وحاكماً فوق حكم السلطة، ومادفعناه في السنوات الأخيرة قد يؤدي الى إهدار جهد ألف وأربعمائة عام، من الإضطهاد، فما لم يستطعه معاوية وهارون أصبح اليوم ممكناً وبالمجان. ولن نسمح كذلك لمن يريد باسم الحداثة التي لم يخرج بنتيجة منها أصحابها الذين أسسوها بأن يطعنوا في جسد علي، ونحن لا نمتلك من

سلاح سوى الكلمة، ولكنها كانت عبر التأريخ السلاح الصامد بوجه كل إنحراف وطغيان.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطيبين الطاهرين.

عباس الزيدي / النجف الأشرف
١ جمادى الأولى ١٤٣٠
الموافق ٢٨ / ٤ / ٢٠٠٩

00961 70 058591

مؤسسة البديل

النجف الأشرف - حي الزهراء

هاتف: ٠٠٩٦٤٧٨٠٥٥٦٦٩٠٩

٠٠٩٦١٧١٢٩٦٠٦٤

aram_1430@yahoo.com